PROVISIONAL
A/34/PV.80
4 December 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

- إقرار جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الخامس لمكتب الجمعية العامة [٨] (تابع)
- قضية فلسطين : [٢٤] (تابع)
  (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
  (ب) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72674/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده : التقرير الخامس لمكتب الجمعية العامة (A/34/250/Add.4)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى أنه في الفقرة ٣ من التقرير الخامس لمكتب الجمعية العامة (A/34/250/Add.4)، يوصي المكتب بادراج بند اضافي في جدول الأعمال بعنوان "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية".

قبل أن نطرح للتصويت توصية مكتب الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٣ من الوثيقة A/34/250/Add.4 أعطي الكلمة لتلك الوفود التي ترغب في تعليل تصويتها قبل التصويت.

السيد ليبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : أود بايجاز أن اوضح الاسباب الكامنة وراء موقفنا.

بالأمس تحدث وفد فرنسا في مكتب الجمعية العامة مؤيدا اقتراح الولايات المتحدة الذى يسمح بضم الطلب الوارد في الوثيقة A/34/246 الى البند ١١٤ من جدول الاعمال بشأن اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة ودعم دور الأمم المتحدة.

وبما أن هذا التعديل رفضه المكتب، فاننا أعلنا أننا نرفض ادراج بند جديد على جدول أعمال الدورة الحالية وهذه هي أسباب هذا الموقف ونحن نكررها رسميا مرة أخرى اليوم.

انه لا يبدو لنا من الملائم أو من الصالح أن نطرح على الجمعية العامة مسألة بمثل أهمية المسألة التي طرحت علينا دون أن نكون قد تشاورنا مسبقا بشأنها. والى أى شيء يؤدى بنا ادراج هذا البند الجديد ؟ ان اتخاذ قرار محتمل في هذا الشأن يقوم على اساس الوثيقة A/34/246، سيؤدى دون شك الى طريق مسدود، وكما يعرف الجميع فان المادة ١٠٨ من الميثاق تنص على أن تعديل الميثاق يصبح سارى المفعول عندما يتم التصديق عليه من قبل ثلثي الدول الأعضاء بما في ذلك كل الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن.

الآن، عارض الكثير من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن هذا التعديل المقترح. وفي هذا

Digitized by UNOG Library

الصدد ، فان المواجهة التي قد تسببها هذه المسألة في المنظمة ستؤدى الى اضعافها وهذا ما لم يقصده الذين قدموا الوثيقة A/34/246 عندما صاغوها .

ليس الوقت الآن ولا المكان ملائمين لطرح المعارضة التي نشعر بها تفصيلا ازاء الاقتراح الوارد في تلك الوثيقة . في هذه المرحلة أود أن اقول ببساطة ان هذا الاقتراح يحاول أن يغير - ليس فقط من تشكيل - بل من طريقة عمل مجلس الامن ، وعلى هذا فان التوازن الموجود بمقتضى الميثاق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة سيختل للأسباب التي سأذكرها .

ما هي الأهداف التي سعى اليها مقدمو الوثيقة A/34/246 ؟ اذا ما كان هدفهم هو أن تسمع صوتها بصورة أفضل في مجلس الامن ، فانني سأجيب انه طبقا للمادة ٣١ من الميثاق وطبقا للتفسير المتحرر الذى يطبقه المجلس بشأنها ، فان كل الدول يمكنها أن تسمع صوتها لمجلس الأمن واذا ما كان هدف هذه الدول هو أن تتفادى أن يتخذ مجلس الامن قرارات تتعارض مع مصالح بعض المجموعات الجغرافية فانني أعتقد أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ أى قرار في تشكيله الحالي اذا ما كانت دول افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا تعارضه . ولكن اذا ما كان هدفها أخيرا تسهيل عملية اتخاذ القرارات داخل مجلس الامن فانني أود أن اقول أن وجهة النظر هذه تفتقر الى الواقعية الى حد ما . ان المجلس هو الجهاز الوحيد المعهود اليه باتخاذ قرارات ملزمة تجاه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جو من السلام والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، فانه يجب أن يحترم التوازن الاقتصادى والعسكرى الذى يسود العالم حاليا .

ان القرارات التي تتخذ في المجلس اذا ما أريد تطبيقها واذا لم تكن تسبب مخاطر للسلام ، يجب أن تقبلها الدول التي لها مسؤوليات خاصة بموجب الميثاق ، وسيكون من الخيال أن نعتقد أنه يمكن فرض هذه القرارات ضد ارادتها وكيف يمكننا أن نتصور أن المجلس يستطيع أن يتخذ عدة مرات مقررات ولا تتبعها أفعال دون أن يضعف مجلس الأمن والجمعية العامة ؟

Digitized by UNOG Library

انني أود أن أؤكد على حقيقة انه بموجب الوظائف المحددة لمجلس الأمن فانه يقوم على فلسفة تختلف عن فلسفة الجمعية العامة . فمجلس الأمن ليس هو الجهاز القيادي لمنظمة الأمم المتحدة. والاقتراح المطروح علينا سيؤدي في الواقع الى تغيير طبيعته ، ويجعل منه صورة مكررة للجمعية العامة طبقا لتوزيع الدول الأعضاء وفقا للمجموعات الجغرافية . ولا أعتقد ان هذا ما قصده واضعوا الميثاق .

وعلى ذلك ، فاننا نعارض ادراج البند الجديد المطروح علينا في جدول الأعمال ، اذ أن هذا الادراج لن يؤدي الى مناقشة مفيدة ، بل ان اضافة هذا البند قد يؤدي الى مواجهة ، ولا يمكنه أن يؤدي الى نتيجة بأي حال من الأحوال .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

فيما يتعلق بالتقرير الخامس لمكتب الجمعية العامة ، المقدم للجمعية العامة لبحثه - وأشير الى الوثيقة A/34/52/Add.4 - فان الوفد السوفياتي يرى ان ثمة حاجة الى تكرار ما يراه من اعتبارات أساسية وذات طبيعة عملية لشرح أسباب اعتراضاته على أن يدرج في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بندا عنوانه " مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن ، وزيادة هذه العضوية".

أولا وقبل كل شيء ، فان الوفد السوفياتي لا يسعه الا أن يعبّر عن أسفه لحقيقة أن الاقتراح الخاص بأن يدرج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة من الواضح انه غير مقبول لكثير من البلدان ، ويتعارض مع روح التعاون الضرورية لاتخاذ قرارات بشأن المشكلات الدولية الهامة التي تبحث في الأمم المتحدة . ان بحث هذا الاقتراح في مكتب الجمعية العامة ، وحتى من الناحية الاجرائية ، ألقى الضوء على خلافات خطيرة بين أعضاء الأمم المتحدة . وواضح ان مناقشة هذا الاقتراح من ناحية المضمون ، سيؤدي الى تعميق الخلافات في الرأي ، ولن يكون له الا نتيجة سلبية . ان الوفد السوفياتي يعارض ادراج مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن في جدول أعمال هذه الدورة ، لأن هذا الاقتراح أولا وقبل كل شيء يهدف الى مراجعة وتعديل أحد الأحكام الهامة في ميثاق الأمم المتحدة . ان الموقف المبدئي للاتحاد السوفياتي في هذا الصدد معلوم جيدا ، وظل كما هو لم يتغير: وهو أن الاتحاد السوفياتي يعارض دوما وباستمرار أية محاولة لمراجعة الميثاق وتعديله ، ونحن ننطلق من هذه النقطة . وهي ان الميثاق نجح في أقسى الاختبارات ، وهو

Digitized by UNOG Library.

اختبار الزمن ، ويتسق مع المهام الرئيسية للأمم المتحدة ، وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ولذلك لا يحتاج الى أية تعديلات.

وثانيا ، فان الوفد السوفياتي لا يستطيع أن يوافق على التأكيد الذي قطع بأن مراجعة عضوية مجلس الأمن ضرورية لدعم الدور الرئيسي للمجلس في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ووفد بلادي مقتنع بأنه لا يوجد في أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تقرر العضوية في مجلس الأمن ما يبرر السبب الذي يجعل المجلس في موقف لا يستطيع أن يتخذ فيه المقررات الضرورية والفعالة ، أو السبب في وجود عدد من المناطق في العالم لا زالت تشكل حتى اليوم بؤرا للتوتر ، أو المبرر لحقيقة عدم القضاء حتى اليوم على التفرقة العنصرية والاستعمار . ولفعالية الأمم المتحدة في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين فمن الضروري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم في سياستها مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وتقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن . ان الميثاق به امكانيات كبيرة ، وذخيرة من الأعمال لم تستخدم بعد . ومن المهم تركيز الجهود والاهتمام الآن ليس على مراجعة الميثاق وتعديله ، ولكن على الحاجة الى احترام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات هذا الجهاز الهام.

ثالثا ، لا نستطيع أن نوافق على زيادة عضوية مجلس الأمن ، لأننا لا نعتبر أن هذا ضروريا ، كما يدعى ، لضمان تمثيل أكثر عدالة وانصافا ، بما يعكس تزايد العضوية في الأمم المتحدة . وكما هو معلوم جيدا وطبقا للميثاق ، فان عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لا يتحدد بنسب حسابية ، ولكن وفقا للمادة ٢٣ من الميثاق التي تنص على :

" ... ويراعى في ذلك بوجه خاص ، وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي ...".

وبديهي لذلك ان الحسابات الكمية أو الحسابية غير مقبولة لتحديد عضوية مجلس الأمن ولا تتمشى مع متطلبات الميثاق .

رابعا ، ان الوفد السوفياتي لا يستطيع أن يوافق على الحجة التي تقول بأن البلدان النامية وغير المنحازة غير ممثلة تمثيلا جيدا في مجلس الأمن . فمعلوم جيدا أن تمثيل تلك الدول في مجلس الأمن في الوقت الحالي دون موافقة هؤلاء الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ، من شأنه أن يجعل

Digitized by UNOG Library

(السيد بتروفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المجلس لا يستطيع اتخاذ أية قرارات على الاطلاق . وزيادة عضوية أجهزة مجلس الأمن سيكون لها أثر سلبي على فاعلية هذا الجهاز البالغ الأهمية التابع للأمم المتحدة والذي يطلب الميثاق منه اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين .

وانطلاقا من موقفنا القائم على المبادئ ، فيما يتعلق بالحاجة الى المحافظة على سلامة الميثاق ، وآخذين في الاعتبار النقاط التي أوضحناها ، فان الوفد السوفياتي لا يستطيع أن يوافق على توصية مكتب الجمعية العامة بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بندا اضافيا بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن . وسنصوّت ضد هذه التوصية .

السير انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : نادرا ما عارض وفد بلادي ادراج بند اضافي ، ومن النادر أن نعارض موافقة الجلسات العامة على تقرير لمكتب الجمعية العامة ، ولا أعتزم هذه المرة أن أشرح آراء وفد بلادي بشأن مضمون البند الذي اقترحته الهند ووفود أخرى . ورغم أنني واثق من أن آراءنا القوية المتشددة ليست سرا على كثير من الوفود .

ان معارضتنا لادراج هذا البند مبنية على حقيقة ان هذا البند لا يمكن أن نصفه بأنه عاجل مهما شطح بنا الخيال . ونعتقد ان البنود العاجلة فعلا هي التي ينبغي أن تدرج في هذه المرحلة المتأخرة من الدورة . فهناك بنود كثيرة هامة باقية أمام الجلسات العامة للجمعية العامة في جدول الأعمال ، وهنالك حوالي ١٠ أيام عمل فقط باقية من الدورة .

Digitized by UNOG Library

ان البند الذى اقترحته الهند يتناول موضوعا غاية في الأهمية ويمكن أن يؤدى الى اقتراح بتعديل الميثاق ، وهي مشكلة تثير جدلا الى أقصى حد ، وببساطة ،ليس من الصواب أن يبدأ بموضوع من هذا النوع خلافا للمادة ١٥ من النظام الداخلي في الأيام الاخيرة من هذه الدورة .

السيد بترى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : كما أوضحنا في مكتب الجمعية العامة ، فاننا نؤيد حق الوفود في أن تبحث المسائل التي تدخل في نطاق اهتمامها ، ولكن ما لا نستطيع أن نؤيده هو ازدواج الجهود الذى ليس له ما يبرره . فهناك بالفعل بند يبحث تحته هذا الموضوع ، وحتى في لجنة بين الدورات العادية . ان حقيقة اثارة هذا الموضوع في الأيام الاخيرة للجمعية العامة المثقلة بالأعمال يعتبر انتهاكا لمتطلبات المادة ١٥ من النظام الداخلي ، وهذا في رأينا لا يعتبر اساسا لادراجه لأنه يمثل ازدواجا مع بند آخر.

ويبدو لنا من سوء الحظ أن هذه الجمعية التي بذلت جهودا طيبة لترشيد أعمالها ،ترهق ببحث اقتراح بهذه الطبيعة في الأيام الاخيرة لهذه الدورة ، وحتى اذا لم يبحث الموضوع تحت بند آخر ، فليس من المعقول أن نتوقع أن موضوعا على هذا القدر من الأهمية يلقى التشجيع الجاد اللازم في الاسابيع الاخيرة للدورة المزدحمة بالعمل . وليس هذا هو الوقت المناسب للتعقيب على مزايا البند أو وجهات النظر المتضمنة في المذكرة التفسيرية ، ولكن يكفيني أن اقول أن الطريقة الاستثنائية وغير العادية التي أثير بها هذا الموضوع أقل ما يقال في شأنها أنها لا يمكن أن تجعلنا نستطيع أن نتخذ منهجا ايجابيا من جانبنا .

وحيث أن هذا البند يزدوج مع ما هو مطروح بالفعل أمام هذه الجمعية ، ونظرا للطريقة التي أثير بها ، فاننا سنضطر في اعتقادنا الى اتخاذ خطوة غير عادية بالنسبة لنا ، بالتصويت ضد ادراجه في جدول الأعمال .

السيد غيرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان موقفنا المبدئي فيما يتعلق بمحاولات ادخال تعديلات على ميثاق الامم المتحدة معروف جيدا . وهو وارد في الردود التي أجابت بها بيلوروسيا على العديد من أسئلة الامين العام للأمم المتحدة ، وقد أعلن عنها مرارا في دورات الجمعية العامة ، وثلاث مرات في هذه الدورة للجمعية

Digitized by UNOG Library

العامة وحدها . ونحن اذ نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الميثاق لدينا منذ وقت طويل ، وانه يستجيب بصورة طيبة مع الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تعزيز السلم والحفاظ عليه ، فلا توجد حاجة الى تغييره . ان اعادة النظر في أحكام الميثاق يمكن أن تؤدى الى نسف الأمم المتحدة واشاعة عدم الثقة ، وتؤدى الى تبرير فشل دول بذاتها في الاذعان لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ان الهدف من هذا الاقتراح الذى يرمي الى توسيع عضوية مجلس الامن ، لن يعزز من دور المجلس فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين بل على العكس سوف يضعف منه . وفي اعتقادنا أن الاحترام الدقيق لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمقررات الملزمة لمجلس الامن هو فقط الذى يمكن أن يعزز من دور منظمتنا ومجلس أمنها ، وليس تلك المحاولات التي ترمي الى التشكيك في دور هذه الأجهزة بحجة أن تمثيل المناطق في المجلس أقل من المطلوب . ان مجلس الامن كما تعرفون يعمل باسم جميع أعضاء المنظمة وطبقا لأحكام الميثاق ، والفرصة متاحة بالكامل للبلدان غير الاعضاء فيه كي تشارك في أعماله .

أود أيضا أن اذكر أنه طبقا للميثاق ، فان اى مقرر لمجلس الامن لا يمكن أن يتخذ دون موافقة ليس فقط الاعضاء الدائمين فيه ، ولكن أيضا لابد من موافقة الاعضاء غير الدائمين في المجلس . وان غالبية الأعضاء غير الدائمين في مجلس الامن هم من بلدان عدم الانحياز .

وكما أظهرت المناقشات التي دارت من قبل ، فان الاقتراح الخاص بتعديل الميثاق لا يلقى قبولا من قبل العديد من الدول . وأن اجراء تناوب أو توسيع عضوية مجلس الامن لن يؤدى الى نتائج ايجابية .

ولهذه الاسباب جميعها ، فان وفد بييلوروسيا سوف يصوت ضد الاقتراح الذى يهدف الى ادراج بند توسيع عضوية مجلس الامن على جدول الأعمال ، ويدعو الوفود الاخرى التي تحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة أن ترفض هذا الاقتراح المتهور غير الملائم .

السيد بارتون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه الجمعية قد اعطت تفسيرا مطاطا لكلمة "ملحة" على مر السنوات ، ولا بد لي أن اقول أن اثارة هذا البند في هذه المرحلة يعطي هذه الكلمة أكبر حد من المطاطية . ومع ذلك ، وتمشيا مع التقاليد التي نسير عليها ، فان وفدنا يعتزم أن يصوت لصالح ادراج هذا البند ، ولكن حيثما نفعل ذلك أود أن احث مقدمي هذا

Digitized by UNOG Library

البند أن يتذكروا أيضا أن كلمة " هام " هي كلمة ذات مدلول عملي ، وأن بندا على هذا القـــدر من الأهمية لا يجب أن يبت فيه في الايام الاخيرة للجمعية . ان الغرض هو تقديم هذا البنـــد من أجل الشروع في مناقشته مبدئيا ثم مواصلة مناقشته في الدورة المقبلة ، ولكنني آمل ألا يتعجـل مقدمو هذا البند بتقديم مشروع قرار في شأنه للتصويت عليه في هذه الدورة .

السيد مشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : هناك بعض التساؤلات التـــي أثيرت هذا الصباح بشأن ملاءمة وضرورة وأهمية ادراج بند جديد على جدول أعمال الجمعيـة فـي المراحل الأخيرة من مداولاتها . ان هناك اتهاما بأننا نسيء استخدام أحكام النظام الداخلـي ، وهذا هو السبب الذى حدا ببعض الدول الى اعتزام التصويت ضد ادراج هذا البند .

وليس هذا هو الحال تماما ، اذ أن هناك مناقشات غير رسمية دارت حول هذا البند وبصفة خاصة مع أعضاء دائمين في مجلس الامن ، هذه المناقشات ، قد تمت قبل مطالبة الجمعية بـــادراج بند جديد . وحتى في هذه المرحلة فقد أبلغنا أن هناك معارضة قوية لأية مناقشة حول زيادة عدد أعضاء مجلس الامن ، ولهذا فانني اعترض على كل هذه الاتهامات الضمنية التي وجهت الى الوفـود التي طلبت ادراج هذا البند .

اننا نفهم جيدا الجدال الذى يقول بأن الميثاق لا يجب أن يعدّل من أجل زيادة عـدد أعضاء مجلس الامن . وهذا الجدل يجب أن يعرض في هذه المرحلة من مناقشة هذا البند الجديد . هذا الجدل يمكن أن يؤثر على عدد من الوفود بالنسبة لتصويتها وبالنسبة لادلائها ببياناتها .

Digitized by UNOG Library

أما القول بأننا نثقل جدول أعمال الجمعية بهذا البند غير الهام ، فهو اغماض لأعيننا عن الحقائق . واذا ما نظر المرء الى الفقرة الثالثة من المذكرة التفسيرية ، فانه سيكون من الواضح للجميع اننا لا نطلب شيئا غير متوازن ، أو شيئا لا نستحقه ، أو اننا نطلب شيئا من شأنه أن يؤدى الى اخلال توازن ميثاق الأمم المتحدة بصورة تؤدى الى استحالة قيام كل من هذه المنظمة أو مجلس الأمن بعملهما .

فماذا نقول في مذكرتنا التفسيرية ؟ اننا نقول " ومن أجل دعم الدور الرئيسي لمجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين " (A/34/246, para. 3) هذا هو هدفنا ، ثم نمضي فنقول :

" . . . فان من الضرورى اعادة النظر في تكوين مجلس الأمن بغية تحقيق تمثيل أكثر انصافا وتوازنا يعكس الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة " . (المرجع السابق)

والآن ، اذا ما كانت الحجة هي أن تمثيلا أكثر انصافا وأكثر توازنا في مجلس الأمن من شأنه أن يؤدى الى قلقلة استقرار المجلس وتوازنه ، فيجب عليّ أن أقول ان هذه حجة غير ديمقراطية تقدم الى هذه الجمعية . ان هناك أسئلة تثار حول كيفية ادارة عمل مجلس الأمن اذا ما زيد عدد أعضائه . انني لا أفهم ما هو المعنى المقصود "بالادارة" هنا . فاذا ما كان الأمر يتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، فان الدور الأساسي لمجلس الأمن هو أن يحافظ عليهما . لهذا أفترض أن هذه الادارة ستكون أفضل بعد زيادة العضوية عما هي عليه الآن ، أما اذا كان الأمر يتعلق بادارة أعضاء المجلس ، فاننا بالطبع نرفض هذه الحجة .

قد يكون هناك اختلاف أمينا في الآراء حول ضرورة توسيع العضوية أو عدم توسيعها . ولكنني لا أعتقد أن الحجج التكتيكية لتعطيل نظر هذا البند ، والادعاءات بأنه ليس هاما وليس ملحا ، يجب أن تستخدم من أجل معارضة طلبنا .

وباسم تلك الوفود التي قامت بهذه المهمة الرامية الى طلب ادراج بند جديد ، فانني أود أن أناشد هذه الجمعية أن ترفض مثل تلك الحجج التكتيكية وأن تصوت لصالح ادراج هذا البند .

السيد سينكلير (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد سيقت حجج كثيرة صباح اليوم فيما يتعلق بالمقترح الذى نناقشه الآن . وسيمتنع وفد بلادى عن الحديث عن هذه الحجج

Digitized by UNOG Library

التي تمس المضمون حتى يطرح هذا البند - كما نعتقد - لبحثه من ناحية المضمون في هذه الجمعية .

وكقاعدة ، فان وفد بلادى لم يعارض اطلاقا ادراج بند في جدول الأعمال بناء على طلب وفد من الوفود . لكن في هذه الحالة بالذات ، لم نكتف بعدم الاعتراض فقط ، بل كنا سعداء أن نؤيد المقترح وأن نشارك في تبنّيه ، لأننا مقتنعون بجدوى هذا المقترح وفائدته . فهو مقترح لم يقدم بطريقة عابرة من جانبنا أو بلا تفكير ، لكنه جاء بعد مشاورات ودراسة دقيقة ومتأنية ، ونشعر أن هدف هذا المقترح أن يضمن للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثيلا عادلا في مجلس الأمن يتمشى مع حقيقة تمثيلها في الجمعية العامة .

ونحن نعترف بأن المقترح ليس بمثابة علاج لجميع الأمراض التي تصيب مجلس الأمن . اننا لم نزعم ذلك اطلاقا ، فعلى سبيل المثال ، هناك مشكلة رئيسية بالنسبة لعمل مجلس الأمن ألا وهي استخدام حق الفيتو ، لم يتعرض لها هذا المقترح . وكما قال زميلي ممثل الهند بالأمس ،ان هذا المقترح محدود في هدفه وفيما يريد تحقيقه . وكما قلنا فعلا من قبل ، فهو يتعلق بأن يكفل للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثيلا أكثر ملاءمة واتساقا في مجلس الأمن .

لقد قيل أن هذا المقترح يقدم في الأيام الأخيرة لهذه الدورة . ونعترف مرة أخرى بأن هذا هو الواقع فعلا . لكن حقيقة تقديمه في هذه المرحلة المتأخرة لا تبدو في رأى وفد بلادى السبب الذى يدعو لرفض ادراجه . فالجمعية لها الصلاحية التامة كي تقرر كيف يتم تناوله بمجرد ادراجه . ولا أعتقد ان هذا هو المقرر الذى يجب أن يشغل بال الوفود في هذه المرحلة ، لأننا نطالب فقط بالتصويت بنعم أو لا على مسألة ادراج هذا البند في جدول الأعمال . وسيسر وفد بلادى أن يصوت مرة أخرى لصالح ادراجه كما فعلنا بالأمس في مكتب الجمعية العامة ، وأود أن أناشد أعضاء الجمعية أن يقدموا تأييدهم الكامل لهذا المقترح .

السيد اسبتشي غيل (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : لقد قرر مكتب الجمعية العامة بعد مناقشة جادة ومتعمقة أن يوصي الجمعية بأن تضيف الى جدول أعمالها النص الوارد في الوثيقة A/34/250/Add.4 والمتضمن بندا معنونا " مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية " .

Digitized by UNOG Library

ان هذا المقترح قد تم تقديمه استجابة لحقيقة قائمة ألا وهي وجود ١٥٢ دولة عضوا في هذه المنظمة وهو ما يجب أن ينعكس في مختلف أجهزة الأمم المتحدة .

هذه المسألة وغيرها من المسائل الأخرى الهامة - في رأى وفد بلادى والمشاركين الآخرين في المبادرة - يجب أن تبحث بما تستحقه من جدية مناسبة ، وتبادل الحجج بما يؤدى الى تحقيق اتفاق في الجلسة العامة .

ان هدفنا هو دعم هذه المنظمة بوسائل التمثيل المنصف وليس اضعافها . ان اضعاف هذه المنظمة لن يكون نتيجة لتمثيل أكبر ، بل انه يكون فقط نتيجة لتخلي الجزء الأكبر ممن عهد اليهم بمزيد من الاجراءات عن مسؤولياتهم .

لم تكن أى من الحجج الاجرائية التي قدمت من شأنها أن تعوق تقدم بحث القضايا الجوهرية كالبند المطروح علينا .

ووفقا لذلك ، فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح توصية مكتب الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٣ من الوثيقة A/34/250/Add.4 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أطرح للتصويت توصية مكتب الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٣ من الوثيقة A/34/250/Add.4 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فنلندا ، غامبيا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

Digitized by UNOG Library

بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا

المعارضون : أفغانستان ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، اسرائيل ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، بولندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون : بلجيكا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، ايطاليا ، لبنان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، المملكة العربية السعودية

أعتمدت التوصية بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ١٤ وامتناع ٩ عن التصويت* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم .

---

* ثم أبلغت وفود الجزائر ، قبرص ، نيبال ، رواندا ، الأمانة انها كانت تنوى التصويت مؤيدة . ثم أبلغ وفد غابون الأمانة بأنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

السيد كيتنغ (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد جرت العادة بالنسبة لوفد بلادى أن يقبل توصيات مكتب الجمعية العامة . وقد فعلنا ذلك في هذه المرة في تأييد ادراج البند الخاص بزيادة عضوية مجلس الأمن . وقد فعلنا ذلك على مضض . وكنا نود أن يدرج بند على هذا القدر من الأهمية في مرحلة مبكرة من اليوم . ان هذا الاقتراح يتعلق بمسائل هامة تتطلب بحثا دقيقا . وان ادراجه في هذه المرحلة من عمل الجمعية بطبيعة الحال لن يسهل اجراء مثل هذا البحث الدقيق .

ونحن نشعر بالقلق ازاء الصعوبات الناجمة عن ادراج بند اضافي في الأسابيع القليلة من دورة الجمعية العامة . وان هذا لن يساعد على حسن تيسير العمل الذى نقوم به .

وأخيرا ، فلسنا مقتنعين بأن هذا البند على قدر كبير من الأهمية مما يبرر الخروج عن الاجراءات العادية لادراج مثل هذه الموضوعات .

السيد جيمس (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوّت وفد بلادى لصالح الموافقة على التقرير الخامس لمكتب الجمعية العامة (A/34/250/Add.4) بشأن ادراج بند اضافي على جدول أعمالنا . ومع ذلك ، فان وفد بلادى يتحفظ بالنسبة لموقفه فيما يتعلق بملاءمة اثارة موضوع على هذا القدر من الأهمية في هذه المرحلة المتأخرة من دورة الجمعية العامة .

ان هذا موضوع تود استراليا أن يدرس بطريقة فعالة مفصلة . ونأمل أنه لن تكون هناك محاولة من جانب متبني مشروع القرار لدفعنا للوصول الى قرار متعجل . واننا نشك في أننا سوف نحاول التوصل الى مقرر حول هذا الموضوع في هذه الدورة من الجمعية العامة .

السيد تشيلتيما (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد التزمت حكومة بلادى بمبدأ وأسلوب تأييد توصيات مكتب الجمعية العامة في الجلسات العامة للجمعية العامة . ومع ذلك ، فان هذه السياسة مبنية على توفر ظروف وافتراضات لم تتوفر في هذه الحالة قيد البحث . وما لم تتوفر هذه الافتراضات والظروف ، فان تطبيق هذا المبدأ وتلك السياسة في رأينا يصبح موضع شك .

ان طلب ادراج هذا البند في هذه المرحلة المتأخرة من مداولاتنا لا يمكن أن يكون له مبرر الا اذا كان يتسم بطابع الالحاح . وان هذا الطابع في هذه المرة ليس متوفرا . وبالاضافة الى هذا ،

Digitized by UNOG Library

فان موضوعا بالغ الأهمية مثل الموضوع المقدم الآن للجمعية العامة له آثار بعيدة المدى تحتاج الـــى تفكير ملائم عميق ومشاورات واعداد مناسب . وان هذه الأمور لم تتوفر في هذه الحالة .

لهذه الأسباب ، فان وفد بلادى رأى أنه لا يستطيع تأييد توصية مكتب الجمعية العامـــة . ولذلك امتنعنا عن التصويت عليه . وأود أن أكرر أن سياستنا العامة هي أنه في ظل الظروف الملائمة يمكن الموافقة على توصيات مكتب الجمعية العامة . وان هذه السياسة لم تتغير .

السيد فرنسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه القضية من الواضـــح أن لها أهمية حيوية بالنسبة للمنظمة لأنها تؤثر على الجهاز المكلف بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين . واننا نعتقد أنه يتطلب بحثا دقيقا من جانب الحكومات ومن جانب المجموعات الاقليمية .

وفي رأينا ، مع ذلك ، أن هذا الموضوع لا يتطلب اتخاذ قرار في الأسابيع القليلة المتبقيـــة من هذه الدورة . وبالرغم من أننا نؤمن ونتمسك بحق الوفود في ادراج بنود على جدول الأعمـــال ، الا أننا لسنا مقتنعين أن هناك طابعا ملحا في هذه الحالة طبقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي .

ولهذه الأسباب ، فان وفد بلادى امتنع عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان المكتب في الفقرة ٤ من تقريره يوصي بأن هـــذا البند يجب أن يبحث مباشرة في الجلسة العامة للجمعية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق علـــي هذه التوصية ؟

اعتمدت التوصية .

مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الاعمال

قضيـــة فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/34/35)

(ب) مشاريع قرارات (A/34/L.41 الى A/34/L.44)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن ألفت انتباه الجمعية العامة الى أن هنـــاك أربعة مشاريع قرارات قد عممت في الوثائق A/34/L.41 الى A/34/L.44 .

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.41 ، فانني أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الفقرة ٦ من المنطوق ، حيث تصرح الجمعية بالمحاضر الملخصة لاجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وان مثل هذا المقرر سوف يكون متعارضا تماما مع المقرر الذى اتخذته الجمعية العامة ، في جلستها السادسة والسبعين ، التي عقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، والذى طبقا له لا يمكن أن تحرر أية محاضر ملخصة لاجتماعات الأجهزة الفرعية لفترة تجريبية قدرها سنة ، باستثناء ما يتعلق بلجنة القانون الدولي واللجنة الجامعة التي أنشئت بناء على قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ .

لذلك ، فقد استرعيت انتباه مقدمي مشروع القرار لهذه المسألة ، الذين أوضحوا أنهم يعلقون أهمية كبرى على تحرير محاضر ملخصة للجنة .

وكرئيس ، فانني أرى أنه من واجبي أن أقول أن الموافقة على الجزء الخاص بالفقرة ٦ من المنطوق في مشروع القرار A/34/L.41 بالدعوة الى محاضر ملخصة سوف تكون قلبا أو نقضا للقرار الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة والسبعين .

أود أن أخطر الجمعية بانضمام متبنين جدد لمشروعات القرارات حول هذا البند :

مشروع القرار A/34/L.41 : كولومبيا ، غينيا ، سيراليون ، وفييت نام ؛

مشروع القرار A/34/L.42 : غينيا ، سيراليون ، وفييت نام ؛

مشروع القرار A/34/L.43 : غينيا وسيراليون ؛

مشروع القرار A/34/L.44 : غينيا ومدغشقر .

Digitized by UNOG Library

السيد بيزا اسكالنتي (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : كما هو الحال في كل عام فان مسألة فلسطين هي محور العديد من بنود جدول أعمال الجمعية العامة وجداول أعمال لجانها لأنها في الواقع لب أحد أهم المشاكل الحساسة التي تواجه البشرية في الوقت الراهن وهي مشكلة الشرق الأوسط .

ان مسألة فلسطين ليست هي المشكلة الوحيدة في الشرق الأوسط ؛ ولكن من بين هذه المشاكل جميعا فانها هي المشكلة التي تتطلب قدرا كبيرا من الانسانية وتواجه مقاومة كبيرة وفي نفس الوقت مناشدة كبيرة للعدالة .

ولهذا السبب فان وفد بلادى الذى يمثل دولة تريد أن تكون المبادئ هي الأساس الوحيد لسلوكها السياسي لا يمكن الا أن يغتنم هذه الفرصة كي يعبر عن موقفه الذى يتفق مع سياسته الداخلية والخارجية غير المنحازة والمحايدة ، وبهذه الروح فاننا نعتقد أن بياننا هذا سيؤخذ في الاعتبار على أنه موقفنا تجاه مسألة فلسطين .

ان بلادى ستحترم دائما المبادئ كمعيار وحيد لسلوكها السياسي . ولكننا لا يمكن أن ننحاز الى أى جانب في المواجهة السياسية التي تتصاعد وتشوه مسألة فلسطين أو في المواجهة السياسية التي تجرى تحت ستار هذه المسألة . وعلى النقيض من ذلك فاننا ننظر الى المشكلة باعتبارها مسألة عدالة واحترام للقانون الدولي واحترام مسؤول للمبادئ التي تستلهمها منظمتنا .

ان كوستاريكا قد أيدت دائما ، وعلى وجه التحديد لأسباب تتعلق بالانسانية والعدالة ، الكفاح الطويل لشعب اسرائيل الذى كان يود أن يقيم وطنا على أرض أجداده خاصة في الوقت الذى كان هذا الشعب ضحية أكبر مذبحة في التاريخ لمجرد كونه يهوديا . وحقيقة أن فلسطين كانت تابعة للانتداب من قبل عصبة الأمم وورثته الأمم المتحدة فان هذا قد يسّر للأمم المتحدة دون المساس بالسيادات القائمة مهمة اعطاء شعب اسرائيل هذا الوطن السيادى الخاص به ، كما ينبغي أن يكون الوطن ، في جزء من فلسطين تحت الانتداب . وسواء كان هذا الحل اكثر عدلا أم لا وسواء كان أفضل حل أم لا ، فلا يمكن أن يظل محل مداولات لمدة ٣٢ عاما بعد ذلك . والحقيقة تكمن في أن التقسيم الذى تقرر بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ كان هو الأسلوب الوحيد للوفاء بهذا الفرض آخذا في الحسبان أن هناك شعب آخر موجود في فلسطين له نفس الحقوق ونفس المزايا .

Digitized by UNOG Library

ان كوستاريكا قد دافعت دائما عن حق شعب اسرائيل وواصلنا الدفاع عنه بثبات بعد انشاء دولة اسرائيل تأسيسا على حقيقة أن هذه هي أول دولة في التاريخ تنشأ ليس عن طريق الغزو أو القوة ولكن نتيجة لعمل قانوني صدر عن المجتمع الدولي المنظم الذى تؤيده جميع الدول الأعضاء .

ولنفس هذه المبادئ واحتراما للعدالة والانسانية فاننا نؤيد حق شعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة دولة خاصة به ، ومن حق هذا الشعب اقامة دولة خاصة به على الجزء الخاص به من فلسطين تحت الانتداب . لذلك فانني أكرر ما قاله وزير خارجية بلادى في الجمعية العامة :

" اننا نعتقد أن حق اسرائيل في الوجود كدولة يجب أن يكون محترما ومكفولا ؛ ونعتقد أيضا أن الشعب الفلسطيني يجب أن يكون له الحق في أن يسمح له باقامة كيانه بما في ذلك جميع صلاحيات السيادة في ظل النظام العالمي " . (A/34/PV.19,p.107)

وفي ضوء هذه الخلفية القانونية لا يمكن أن نتستر وراء بعض المظاهر الخداعة ولا يمكننا أن نتذرع بأن بعض القرارات لم تحترمها بعض الأطراف لأن هذه القرارات الرفيعة والملزمة التي صدرت عن الأمم المتحدة سوف تظل سارية المفعول مهما كانت تصرفات الأطراف التي وجهت اليها هذه القرارات . ان أى اكتساب للأراضي بالقوة لن يغير من هذا ، وبفضل عمل المجتمع الدولي ومواقفه فان حق اكتساب الأراضي بالقوة لم يصبح قائما .

وهذا ما كرره العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة مثل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى أوحى به اقتراح آخر أكثر شمولا تقدمت به ١٩ من دول امريكا اللاتينية كانت من بينها كوستاريكا والذى ذكّر به السيد مندوب الارجنتين بالأمس ، والذى أكملته قرارات أخرى مثل القرار ٢٩٨ (١٩٧١) حول وضع القدس وعلينا أن نحترم جميع هذه القرارات ونؤيدها .

وبما أن الأمر كذلك فان استنتاجات وفدى فيما يتعلق بالجوانب الأساسية للمشكلة هي كمايلي :

أولا ، اننا ندافع عن وجود دولة اسرائيل وعن حقها في التمتع بالأمن داخل حدود دولية معترف بها طبقا لقرار التقسيم .

ثانيا ، اننا ندافع بنفس الايمان عن حق شعب فلسطين في أن يقيم دولة خاصة به في ضوء نفس قرار التقسيم ، وهذا الحق لشعب فلسطين لا يمكن أن ينتقص منه من قبل أية دولة سواء أكانت دولة عربية أو يهودية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، اننا ندافع عن حق النازحين من الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وفي التعويض وفي حقهم في العيش في سلام ومساواة وعدل تماما كدفاعنا عن حق أى يهودى من النازحين .

رابعا ، اننا ندعو الى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ مع حق اسرائيل في حدود مشروعة وآمنة ومضمونة .

خامسا ، فيما يتعلق بمدينة القدس المقدسة التي قال عنها البابا يوحنا بولس الثاني أخيرا في نفس هذه القاعة :

" التراث المقدس الذى يحظى باحترام الملايين من المؤمنين من الأديان التوحيدية الثلاثة العظمى وهي اليهودية والمسيحية والاسلام " . (A/34/PV.17,p.16)

واننا نشارك تماما نداء البابا المقدس وروح قرار التقسيم وقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقرار مجلس الأمن ٢٩٨ (١٩٧١) من أجل الدعوة الى والدفاع عن وضعها كمدينة مقدسة .

سادسا ، اننا نعترف بحق شعب فلسطين في أن يكون ممثلا في المفاوضات والمحافل الدولية ، وبشرعية تمثيله بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة وذلك حتى يتمكن شعب فلسطين ذاته من الممارسة الكاملة لسيادته وأن يختار بشكل ديمقراطي ودستورى حكومته الوطنية .

لم يطلب مني أحد المشورة ولكن اذا سمحت الجمعية لي أن أقترح شيئا على الطرفين المعنيين أى حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فانه يمكنني أن أقول لهما انهما يجب أن يبدآ في التفاوض بطريقة متمدينة في اطار ميثاق الأمم المتحدة حتى يمكن أن يتوصلا الى حل عادل ودائم أفضل من الحلول التي تفرض بالقوة . ويجب أن يكون هناك تسامحا وكذلك ايمانا باحترام الاطار الدولي ، والقانون الدولي . ان منظمة تحرير فلسطين يجب أن تعترف بوجود اسرائيل وحقوقها المشروعة . ومن ناحية أخرى فان اسرائيل يجب عليها أن تعترف بحقوق شعب فلسطين وبوجوده ، وكذلك أن تعترف لشعب فلسطين بالشرعية التي اعترف بها المجتمع الدولي من خلال أعلى مستوى تمثيلي وأقصد به الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد خان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية): يود وفد بلادى في البداية أن يحيي رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني الذى ركز في السنوات الثلاث الماضية على مضمون واتجاه الاطار الحيوى لايجاد تسوية منصفة لقضية فلسطين كما تبلورت في آراء الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي. لقد كان من رأى بنغلاديش دائما أن توصيات اللجنة تمثل وصفة متوازنة لاقرار السلام، اننا معجبون خاصة بالدوافع التي استرشد بها أعضاء اللجنة بحيث ان تنفيذ توصياتها سوف يمثل اسهاما في اطار جهود الأمم المتحدة، ويكمل الجهود الرامية الى اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

اننا لا نهدف الى التذكرة بمنشأ وتطور مشكلة فلسطين أو نتابع جهود المجتمع الدولي لايجاد اجراءات علاجية. ويكفي أن نقول انه بعد ربع قرن من المداولات المماطلة المجزأة، فان الجمعية العامة في ١٩٧٤ أخيرا، تناولت هذا الموضوع برمته بما في ذلك كل نواحيه التاريخية والسياسية والقانونية. وهكذا فانه للمرة الأولى، تخلى المجتمع الدولي عن المنحى المصطنع الذى سار عليه لمدة ٢٥ عاما بمعالجة المشكلة، ليس في اطارها السياسي ولكن على الصعيد الانساني، وبذلك تجاهل الفلسطينيين ككيان قائم وأنكر وضعهم كشعب وعاملهم بمهانة كلاجئين لا حول لهم ولا قوة.

بينما الجمعية العامة خلال السنوات الست الماضية قد تحدثت بطريقة جلية عن اطار الحل، فان متابعة بحث المشكلة يرجع الى مجلس الأمن حتى تجد نهاية منطقية. لقد أصبح واضحا أن حلا منصفا لا يمكن أن يظل مقصورا على احكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وكان هنالك تقدم الى الأمام في اثنتي عشرة سنة مضت بعد ذلك. هناك تغييرات كيفية اعترف بها المجتمع الدولي، ولا يمكن اعتبار ٤ ملايين من الفلسطينيين على أنهم ليسوا بشعب. هذه الحقيقة اعترف بها معظم البشر، ولا يمكن أن يكون القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مبررا للشرعية والتوسع، أو يلطخ، عن طريق السفسطة، المبادئ الأساسية في الميثاق، المبادئ التي تنص على أنه لا يجب أن يسمح لبلد أن يسير على سياسة الفتح والتوسع، وانه لا يمكن السماح لبلد بأن يتمتع بثمار عدوانه، وانه لا يمكن أن ينكر على شعب حقه الثابت في وطنه القومي.

Digitized by UNOG Library

ان التحركات المستقلة نحو ما سمي بتسوية شاملة والتي تلف حول القضية الأساسية في نزاع الشرق الأوسط ، وهي تنفيذ الحقوق الثابتة للفلسطينيين ، هي بمثابة تشجيع العنف وتأييد عدم الشرعية .

ان بنغلاديش تلحظ بصفة خاصة انه بالرغم من السياسة التي سارت عليها اسرائيل لا قرار السلام ، فهي تتبع سياسة مناقضة تماما للسلام. انتهاكا للميثاق وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ، فان اسرائيل تستمر بطريقة غير مشروعة في احتلال الأراضي العربية ، وتقوم بأعمال عدوانية متصلة ضد لبنان ، وقد واصلت بناء مستوطنات جديدة في أراضي تابعة للشعب الفلسطيني ، وواصلت الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الأساسية للشعب الفلسطيني ، وتنكر عليه حقه الثابت في اقامة دولته . لقد سارت اسرائيل على برنامج متعمد لتغيير الطابع الاسلامي والعربي للقدس . اننا لا نستطيع الا أن نندد باسرائيل لأعمالها ، ونلحظ أن مصر والولايات المتحدة الأمريكية قد أعربا عن عدم موافقتهما على اجراءات اسرائيل في كل هذه المسائل . انه من الواضح أن هدف اسرائيل ليس ايجاد سلام شامل في الشرق الأوسط ، وانما هدفها الواضح هو السير على سياسة خارج اطار الأمم المتحدة ، وبذلك تجعل قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط غير منفذة .

ان موقف بنغلاديش فيما يتعلق بايجاد حل منصف ودائم لمشكلة الشرق الأوسط قد وضح في مجلس الأمن والجمعية العامة . ان بنغلاديش مقتنعة بأن الحل الدائم والمنصف يتطلب الانسحاب الفورى الكامل لاسرائيل من كل الأراضي المحتلة ، بما في ذلك حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان السلام لا يمكن أن يفرض بالأمر الواقع أو عن طريق القوة . وحتى يكون السلام دائما يجب أن يكون مبنيا على العدالة والانصاف والمعقولية . اننا نصادف الآن فرصة لتخطيط طريق واقعي لايجاد سلام دائم عادل عن طريق جهود متضافرة . واذا لم نفعل ذلك ، فسوف نفتح الطريق أمام توسع النزاع . ان بنغلاديش واثقة من أن اختيار السلام يجب أن يسود .

السيد فيللي فابدو (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تدرس هذه الجمعية قضية فلسطين ، واننا نأمل بأمانة ان مشكلة فلسطين الحساسة لن يكون مصيرها مصير البنود الأخرى التي تناقش عاما بعد عام دون نتائج أو بنتائج بسيطة .

Digitized by UNOG Library

ان قضية فلسطين هي مسألة فريدة ، وذلك لأنها مزيج من تصفية الاستعمار وانتهاك صارخ لحقوق الانسان ، والاحتلال وتشريد الأشخاص . ان مشكلة اللاجئين ضخمة ، انها تساوى مشكلات قبرص ، كمبوتشيا ، زمبابوى ، ناميبيا وجنوب افريقيا في مشكلة واحدة . ان هذه المشاكل المنفصلة قد نوقشت في محافل عديدة من هذه المنظمة . وان القلق الذى نعبّر عنه بالنسبة لفلسطين يجب أن يكون نفس القلق الذى عبّرنا عنه بالنسبة لتلك البنود ، بل حتى أكثر من ذلك .

ان كل عضو في هذه المنظمة يعرف أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الأوسط ، واذا لم يتم حل لها ، فان السلام لن يقوم أبدا في الشرق الأوسط . انه من المهم أيضا أن نؤكد أن منظمة تحرير فلسطين هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وبما أنه لا توجد حركة أو مجموعة قد تحدت شرعية منظمة تحرير فلسطين ، فانه من العته أن بعض الأطراف المتفاوضة والتي تناقش أزمة الشرق الأوسط ، تستبعد باستمرار منظمة التحرير الفلسطينية . اننا يمكننا أن نذكر فقط بالمواقف المماثلة من قبل البرتغاليين في حالة الفريليمو ، وأل PAIGC ، وال MPLA الى آخر ذلك. هذا أيضا كان موقف سالزبورى ولندن تجاه حركات التحرر في زمبابوى الى وقت قريب . ان وضع منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لفلسطين قد اعترف به عدد كبير من أعضاء منظمتنا ، وكذلك عدد كبير من المنظمات الأخرى ، بما في ذلك حركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية. لقد سجلنا بارتياح ان هناك بعض التغيرات الايجابية في المواقف تجاه دور منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين في بعض الأوساط . اننا نأمل ان هذا الاتجاه سيستمر ويتزايد حتى لا تناقش مسألة الفلسطينيين ، الذين يبلغ عددهم عدة ملايين ، في غيبتهم ، وهو موقف نعتقد أنه غير واقعي ومصيره الفشل .

Digitized by UNOG Library

ويشعر وفد بلادى بالقلق ، مثل وفود كثيرة أخرى ، ازاء عدم اتخاذ مجلس الأمن لتدابير فيما يتعلق بالفقرة ٨ من القرار ٣٣/٢٨ ألف الذى طلب الى مجلس الأمن أن يتخذ ، بأسرع ما يمكن ، قرارا بشأن توصيات اللجنة ، التي أقرتها الجمعية العامة . ونحن نود أن نبيّن أن تجاهل القضية لن يؤدى الى اختفائها بل على العكس من ذلك ، فان عدم قيام مجلس الأمن بدوره في هذه المشكلة الهامة سوف يكون من شأنه أن يؤدى الى استمرار الوضع المتفجر في الشرق الأوسط ، الذى يمثل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين . ومن ناحية أخرى ، فان الاجراءات الايجابية من قبل مجلس الأمن حول التوصيات التي أقرتها الجمعية يمكن أن تهيئ الظروف الضرورية من أجل سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، خاصة وأن هذه التوصيات هي المبادئ الأساسية المتعلقة بمشكلة فلسطين في اطار أزمة الشرق الأوسط . وعلى ذلك ، فاننا نناشد مجلس الأمن أن يدرس هذه المسألة الهامة ، بأسرع ما يمكن .

ونحن نشعر بقلق بالغ أيضا لأنه على الرغم من القرارات والمقررات المتعلقة بفلسطين ، فان اسرائيل تستمر ، في تحدّ بالغ ، في انتهاك هذه المقررات . ومما ورد في تقرير اللجنة المعنية بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، فاننا نشعر بقلق بالغ لأن اسرائيل قد استمرت عامدة في انتهاج سياسة ضم الأراضي ، وهي تقوم بذلك عن طريق نزع الملكية واقامة مستوطنات وتوطين اليهود المدنيين الاسرائيليين . ومما يبعث على القلق بصورة كبيرة ، أن هذه الممارسات فيما يبدو ، قد تصاعدت على الرغم من اتفاقات كامب ديفيد وأنها بذلك لم تكن صحيحة فيما يتعلق بأن مصالح الفلسطينيين كانت موضع اعتبار في هذه المفاوضات . ان أحدث هذه الممارسات الاسرائيلية ، والتي أدانها جميع أعضاء هذه الجمعية تقريبا في القرار ٣٤/٢٩ ، هو الخطة الرامية الى طرد عمدة نابلس من الأراضي المحتلة ، الأمر الذى أدى الى استقالة عمد المدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ولقد استمرت اسرائيل ، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة ، في معاملتها الوحشية للفلسطينيين بما في ذلك التعذيب والضرب والتجميد والتعليق من الأيدى والأقدام والحرمان من النوم ، والتعذيب الجنسي الى آخر ذلك .

ويجب ألا نتغاضى عن هذه الأحوال ، وينبغي أن يدينها العالم المتمدين . وعلى ذلك ، فانه يجب على هذه المنظمة أن تبذل كافة الجهود الممكنة من أجل أن تنتهي هذه الممارسات الاسرائيلية السادية .

Digitized by UNOG Library

ونحن نود أن نعيد تأكيد تأييدنا الكامل للنضال العادل للشعب الفلسطيني ، من أجل العودة الى ديارة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة الخاصة به على أرض آبائه وأجدادهم ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب . ونحن نرغب أيضا في أن نكرر ايماننا بأن الحل لمشكلة الشرق الأوسط يكمن في السماح لشعب فلسطين بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

وكما ذكرنا من قبل ، فاننا نود أن نناشد المجتمع الدولي ، مرة أخرى ، لكي يمارس ارادته السياسية وأكرر - ارادته السياسية - فيما يتعلق بهذه المأساة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني . واذا ما قررنا جميعا أن هذه المشكلة يجب أن تحل ، فانها دون شك ، سوف تحل . وأخيرا ، فلقد عقد مؤتمر لاعلان التبرعات من أجل مساعدة شعب كمبوتشيا ، وكانت نتائج ذلك المؤتمر مشجّعة للغاية كما كان هذا المؤتمر تعبيرا واضحا عن الارادة السياسية الايجابية . فلماذا لا نستطيع ممارسة نفس هذه الارادة السياسية في حالة فلسطين ؟ وهي قضية شعب عانى بما يكفي ؛ قضية شعب يتطلع الى وطن خاص به ، وهي أرض كانت له ولكنها ليست له الآن .

ونود أن نختتم بياننا بأن نذكّر أولئك المعنيين بالأمر بأنه لا يمكن تحطيم ارادة الشعوب التي تصرّ على التحرر والشعوب التي تصرّ على العودة الى ديارها وممارسة حقها في الاستقلال وتقرير المصير . ولسوف تصبح مهمتكم أكثر صعوبة عندما يحصل هذا الشعب على تعاطف ودعم غالبية المجتمع الدولي .

السيد كميل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : حيث أنه سوف تتاح للجمعية ، في المستقبل القريب ، فرصة النظر في البند ٢٥ من جدول الأعمال "الموقف في الشرق الأوسط" ، فان وفد بلادى سوف يقصر حديثه في هذه المناقشة على تناول التقرير المعروض علينا .

ان رئيس الفريق هو أهم فرد في الفريق ، وهو الذى يوجهه نحو تحقيق مهمته ، وأهدافه أو خلاف ذلك . وفي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فان السفير ميدون فال من السنغال ، بحكمته وعناده وحنكته السياسية ومثابرته قد وجه عمل اللجنة بمثل هذا النجاح ، بحيث اننا نستطيع القول بأننا راضون عن عمله . ولذلك ، فانه يسرّ وفد بلادى

Digitized by UNOG Library

أن يضم صوته الى أصوات المتحدثين السابقين في توجيه التحية للسفير فال لرئاسته للجنة منذ نشأتها ، قبل أربع سنوات . كما أود أيضا أن أعبّر عن تقديري لسائر أعضاء اللجنة ، وللسفير غوتشي مقررها للبيان الذي قدمه في تقرير اللجنة ، A/34/35 .

لقد أوضح التقرير موضوعية اللجنة في عملها وكذلك مثابرتها ومواصلتها العمل على تنفيذ توصياتها ، والتي وافقت عليها الجمعية العامة في ١٩٧٦ . لقد أسهمت اللجنة ، الى حد كبير ، في ايقاظ الوعي الدولي بقضية فلسطين وتركيز الاهتمام العالمي على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة الى ديارهم ، وتقرير المصير والاستقلال الوطني ، والسيادة . وهنالك الآن اعتراف عالمي واسع بحقوق الشعب الفلسطيني والحاجة الملحّة الى استعادة هذه الحقوق كشرط مسبق لتسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط .

لقد ركزت توصيات اللجنة ، التي أيدتها الجمعية في الدورات الثلاث الماضية ، بين جملة أمور ، على النقاط التالية :

أولا ، ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ومن ثم ، لا يمكن تحقيق حل في الشرق الأوسط لا يعترف بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني .

ثانيا ، أن الممارسة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، في العودة الى أراضيه وتحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، سوف تسهم بطريقة حاسمة في ايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع في الشرق الأوسط .

ثالثا ، أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، مع سائر الأطراف المعنية أمر لا غنى عنه في جميع الجهود الرامية الى ايجاد حلول لأزمة الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة .

رابعا ، أن على السلطات المحتلة أن تستكمل الجلاء عن الأراضي العربية ، وأن تصفّي المستوطنات التي أقامتها في المناطق المحتلة ، وأن تمتنع عن اقامة مستوطنات جديدة .

Digitized by UNOG Library

ان سلامة هذه الظروف من أجل تسوية قضية فلسطين لم تقلّ بمرور الوقت ، والواقع انها أصبحت أكثر ملاءمة وأصبح تنفيذها اكثر الحاحا لتصحيح المظالم التي فرضت على الشعب الفلسطيني لثلاثة عقود ، هذا اذا أردنا أن نجنّب العالم كارثة كبيرة أخرى *.

والواقع كما أوصت اللجنة ووافقت الجمعية العامة ، فان فلسطين مازالت هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ومن المهم أن نلحظ أن اجماعا في الرأى العام العالمي قد تكوّن بأن قضية فلسطين هي العنصر الأساسي في البحث عن تسوية للنزاع . وتأسيسا على ذلك ، فمن المسلّم به ان أي جهد لايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط لا يشرك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأى اتفاق يستبعد الدفاع عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، لا يمكن أن يكتب له البقاء . واذ نأخذ هذا في الاعتبار ، على أساس قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) و ٣٣٧٥ (د-٣٠) فان الأمم المتحدة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ومن المنطقي أن تمثل منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية في أية مفاوضات بشأن مشكلة الشرق الأوسط خاصة وأنها تحظى باعتراف عالمي متزايد . ومع كل ، فان اسرائيل ليست بعد على استعداد لقبول ذلك ، تحديا للرأى العام العالمي .

وكما أوصت اللجنة أيضا ووافقت الجمعية العامة في دورتها الحالية ، فان التنفيذ الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والسلامة الوطنية ، سوف يسهم بطريقة حاسمة في ايجاد تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط . ان سياسة اسرائيل الحالية ، مع ذلك ، تظهر أنها ليست على استعداد للاعتراف بهذه الحقوق المشروعة للفلسطينيين . وللتدليل على هذا ، فان حكومة اسرائيل اتخذت مؤخرا خطوة نحو الموافقة على قيام رعاياها بشراء الأراضي المملوكة للعرب في الأراضي العربية المحتلة . وبرفع الحظر عن شراء المواطنين الاسرائيليين لهذه الأراضي ، فان الحكومة الاسرائيلية تزيد من الشك في أنها تعتزم استمرار السيطرة الدائمة على هذه الأراضي العربية المحتلة بغية ضمها وبذلك تسخر من الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد إرالب (تركيا) .

Digitized by UNOG Library

ان عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والالتزام المترتب على ذلك بضرورة الجلاء التام والسريع عن الأراضي المحتلة من جانب القوى المحتلة، يعتبران من المبادئ الأساسية المقدسة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. ولذلك فان موقف وفد بلادي، هو أن اسرائيل، وهي الدولة المحتلة للأراضي العربية، يجب أن تنسحب منها بطريقة كاملة وسريعة.

ان الجمعية العامة في قرارها ٢٨/٣٣ الذي أصدرته في العام الماضي، حثت مجلس الأمن على أن يتخذ الاجراء اللازم. ان الفقرة ٨ من منطوق هذا القرار في القسم (ألف) منه تقول:

" تحث مرة أخرى مجلس الأمن على أن يبحث وأن يتخذ في أقرب وقت ممكن قرارا بشأن التوصيات التي أيدتها الجمعية العامة في قراريها ٢٠/٣١ و ٤٠/٣٢ (ألف) وفي هذا القرار". (٢٨/٣٣، فقرة ٨ (ألف))

ان وفد بلادي يأسف لأنه رغم هذا الطلب والطلبات السابقة للجمعية العامة، فان مجلس الأمن لم يتصرف بعد حيال توصيات اللجنة. ان وفد بلادي أكثر اقتناعا الآن من أي وقت مضى بأن الاجراء الصارم من جانب مجلس الأمن سيؤدي الى تقدم ملموس نحو حل قضية فلسطين. ان الحاجة الى مثل هذا الاجراء قد ازدادت الحاحا نظرا للاجراءات غير المشروعة والمستمرة التي تتخذها اسرائيل عن طريق اقامة مستوطنات اضافية في الأراضي العربية مع ما ينطوي على ذلك من تبعات مأساوية لمثل هذه السياسة التي تحول دون الوصول الى تسوية سلمية دائمة لأزمة الشرق الأوسط. واذا فشل مجلس الأمن في اتخاذ عمل ايجابي وقرار ايجابي نحو تنفيذ توصيات اللجنة، فان وفد بلادي سيفكر في الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في الوقت الملائم بغية التقدم الى الأمام في السعي الى ايجاد حل شامل لقضية فلسطين. ان مثل هذا الحل بطبيعة الحال، يجب أن يتضمن الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من الأراضي العربية وعودة مدينة القدس الى الرعاية العربية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه الثابت الذي لا ينازع في تقرير المصير والاستقلال.

وفي الختام، فانه نظرا لأسلوب عمل اللجنة في الماضي والحاجة الى استمرار عملها المحدد، كما هو واضح في التفويض الممنوح لها في قرار الجمعية العامة ٢٨/٣٣، فان وفد بلادي يؤيد بشدة تمديد تفويض اللجنة واستمرار عملها.

Digitized by UNOG Library

السيد وابيني (اوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يود أن يبدأ حديثه بتحية السفير ميدون قال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والذين عاونوه في وضع التقرير الممتاز الذى قدمه لنا رغم الصعوبات التي واجهوها .

وأود أن أضم صوتي الى توصيات اللجنة التي تبنّتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . ان مرور الوقت لم يجعل من هذه التوصيات أمرا باليا ولا حاجة بنا اليها ، ولكن جعلها أمرا جوهريا في البحث عن حل سلمي للمسألة التي نحن بصددها .

وعلى عكس أجهزة أخرى مثل وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين ، فان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد أنشئت منذ أربع سنوات . ان كلا من هذين الجهازين يتناول مسألة ناجمة عن العدوان والتعنت الاسرائيليين ، وهما مثال واضح لشراسة الانسان ضد أخيه الانسان .

وفي بيانه أمام الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين ، فان رئيس بلادى قال :

" ان شعب اوغندا يشعر بعميق القلق ازاء الموقف في الشرق الأوسط ومن الواضح ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، وأى اقتراح جاد لتحقيق السلم لابد أن يبدأ بالاعتراف بهذه الحقيقة . ونحن نعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني في وطن خاص به " . (A/34/PV.14, p.11)

Digitized by UNOG Library

ان أوغندا كما يعلم معظم الممثلين هنا قد عانت خلال ثمانية أعوام من الدكتاتورية الفاشيـة لأمين ، وقد عشنا خلال الثمانية أعوام هذه في الخوف ، ودون أن تتاح لنا الفرصة لممارسة حقوقنـا والتمتع باستقلالنا وبممارسة هذه الحقوق التي فقدناها من هذا النظام . وبعد هذه الخبرة ، فـان وفد بلادى أصبح في موقف يسمح له بتفهم قضية الشعب الفلسطيني كشعب مشرد ، وشعب بلا وطـن وبلا حقوق ، اذ أنه يعيش في تهديد مستمر للارواح والممتلكات ويعاني من التعذيب المنظم والاعتقال واستنزاف واستغلال الموارد الفلسطينية واليد العاملة الفلسطينية وأخيرا التهديد بالترحيل بالقـوة والنفي . ان النفي أسلوب من أساليب العصور الوسطى ، فهل يجب أن نرى عودة هذا النظام فـي القرن العشرين في فلسطين التي تحتلها اسرائيل ؟ . ان وفد بلادى قد انضم الى الذين طلبـوا من هذه المنظمة أن تفعل شيئا ، ويطالب المجتمع الدولي بأن يلغي أسلوب النفي هذا ،لان اسرائيل اذا ما قامت بترحيل المواطنين بالقوة فانها بذلك تعيد عقارب الساعة الى الوراء .

ان وفد بلادى يود أن يعبر عن قلقه ازاء عدم احراز تقدم في مجلس الامن فيما يتعلق بتطبيق توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان توصيات اللجنـة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار ٣٣٧٦ (د — ٣٠) في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ لا تختلف عن التوصيات التي قدمتها لجنة الأعضاء الثلاثة التي أنشأها مجلس الامن بموجب القـرار ٤٤٦ (١٩٧٩) . ان تقرير كل من اللجنتين يوضح عدم توفر التعاون من قبل السلطات الاسرائيليـة كما يوضح انشاء اسرائيل للمستوطنات على نطاق واسع ومنظم في الاراضي المحتلة ، كما يشير كل مـن التقريرين الى انتهاك اسرائيل للحقوق الاساسية للانسان بما في ذلك حق اللاجئين في العودة الى وطنهم . ان وفد بلادى يشاطر الرأى القائل بأن مجلس الامن يجب أن يتخذ اجراءات بناءة علـى أساس توصيات اللجنة ، بحيث تؤدى الى النتائج المطلوبة لحل القضية الفلسطينية .

ومع ذلك ، فنحن ندهش اذ نرى عدم توفر الرغبة في مجلس الامن لمعالجة هذه القضية فـي اطارها الملائم . ان مشروع القرار الذى قدم الى مجلس الامن في ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، استعملت الولايات المتحدة حق النقض ضده . ان مشروع هذا القرار ببساطة :

" يؤكد :

" (أ) أن الشعب الفلسطيني يجب أن يمكّن من ممارسة حقه الوطني غير القابـل

Digitized by UNOG Library

للتصرف في تقـرير المصـير بما في ذلـك حقـه في اقامـة دولة مستقلـة في فلسطين طبقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

(ب) حق من يرغب من اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى دياره . . ."

(S/11940, operative para. 1)

ان كل مماطلة وتردد من قبلنا أو عدم توفر الارادة السياسية ، لن يؤدى الا الى تعزيز وضع اسرائيل في الاراضي المحتلة .

وخلال مؤتمر رؤساء دول الكومنولث في لوساكا ، وخلال مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في هافانا فلقد شاركت بلادى في المفاوضات التي كانت تهدف للتوصل الى حل دائم وسلمي للقضية الفلسطينية . ان ايجاد حل لهذه القضية قد أصبح أمرا ملحا ، وذلك على ضـوء تزايد الاجراءات غير المشروعة التي تتخذها اسرائيل في انشاء مستوطنات اضافية في الاراضي المحتلة ولذلك فان حكومة بلادى تؤيد القرار القائل " تدعو الى عقد دورة عاجلة استثنائية على أساس القـرار ٣٧٧ (د — ٥) ان لم يستطع مجلس الامن ممارسة مسؤوليته الاولية كنتيجة لعدم توفر الاجماع بـين الاعضاء الدائمين " (A/34/542 Annex, Political resolution 2, Para. 11)

وقد استمعنا بالامس الى السيد ممثل اسرائيل يقول ان مشكلة الفلسطينيين يمكن حلها اذا ما استوعبهم اخوانهم العرب ، وأنه لما كانت الاردن قد خلقت من الانتداب على فلسطين فيكون مـن مسؤوليتها اذن ومسؤولية الدول العربية الاخرى أن تستوعب الفلسطينيين المشردين . وقد ذهـب في قوله الى أن هذه مشكلة عربية ، ومن ثم فانها تستوجب حلا عربيا . فاذا ما كان علينا أن نصـدق ذلك فهل نستطيع الآن أن نحيي التاريخ ونستند الى الحجة القائلة بأنه لما كانت اسرائيل أو اليهود المشردون هم مشكلة أوروبية فينبغي اعادة توطينهم في ألمانيا ؟ اننا لا نستطيع قول ذلك .

ورغم خطورة هذه المسألة فان سفير اسرائيل جاكوب دورون قال مؤخرا ان السكان العرب في الاراضي المحتلة قد ازدادوا بنسبة ٢٠ في المائة ، وأضاف قائلا أنه تم القضاء على البطالة وان اجمالي الناتج الوطني قد ازداد بمعدل سنوى تبلغ نسبته ١٤ في المائة ، ولم يكتف بذلك ولكنه أضاف قائـلا في بيانه بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر أمام اللجنة السياسية الخاصة ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" . . . ان عدد السيارات المسجلة في يهودا والسامرة وقطاع غزة قد ازدادت من ٥٠٠ في ١٩٦٧ الى أكثر من ٢٥٠٠٠ سيارة في ١٩٧٦ وأن من ٢ الى ٥ في المائة من سكان هذه الاراضي كانت لديهم أجهزة تليفزيونية وثلاجات كهربائية في ١٩٦٧ ويزيد الرقم اليوم عن ٣٠ في المائة " .

ان المشكلة المطروحة علينا ليست مشكلة سيارات أو أجهزة تليفزيونية أو ثلاجات كهربائية، فمن الواضح أن اسرائيل اما أنها ترفض أن تتصدى للقضية الحقيقية ، أو أنها تحتقر تماما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله . ان المشاكل المطروحة هي ضم الارض الفلسطينية وانشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة وتشريد الشعب الفلسطيني وانكار حقوقه الانسانية الاساسية . ولا يمكن أن نتوصل الى حل دائم لهذه القضية ان لم توافق دولة اسرائيل على معالجة هذه المشاكل واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف .

Digitized by UNOG Library

السيد فيلاسكو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدى يود أن يشير الى أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أثناء العام الحالي ، كما جاءت ملخصة في الوثيقة (A/34/35).

ان اللجنة - تحت القيادة الحذرة والنشطة للسفير ميدون فال - قد استطاعت أن تقوم بمهمتها وفي نفس الوقت قامت بتطبيق مبادئ الأمم المتحدة ، التي هي أساس عملها واهتماماتها.

ويمكن القول بأن عام ١٩٧٩ سوف يعتبره التاريخ أفضل عام في الطريق الطويل الشاق لكفاح شعب فلسطين ، الذى يود أن يحصل على حقه في تقرير المصير ، وأن يكون له وطن خاص به وأن يحقق مصيره التاريخي. وفي خلال هذه الفترة ، داخل الأمم المتحدة وكذلك خارجها ، فان قضية شعب فلسطين - بالرغم من الآثار المفرضة لوسائل الاعلام الدولي - أصبحت قضية معترفا بها من قبل الدول التي تفهم مطالب الشعب الفلسطيني تماما. وبالاضافة الى ذلك فان مما له مغزى أن نرى ان الدول التي كانت تتخلى عن مسؤوليتها السياسية في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط أصبحت تعترف أخيرا بأنه دون المشاركة النشطة للفلسطينيين في عمليات السلام ، فان التعايش السلمي للشعوب في هذه المنطقة العاصفة لن يتحقق أبدا.

ان شعب فلسطين يستحق هذا الاعتراف الدولي. لقد أظهر مقاومة بطولية لمنع تشتّته في الأرض ، كما رأينا شعوبا أخرى خلال هذا القرن تثبت اصرارها على البقاء. لقد قلت انهم قاوموا بطريقة بطولية لأن الفلسطينيين تحمّلوا العيش كلاجئين ، وكمصدر عمالة رخيصة وكشعب تعرض لانكار الحقوق الأساسية للانسان والكرامة الانسانية. وبالرغم من أنهم اضطروا الى العيش كمنفيين ومشرّدين في أرضهم فانهم لم ينبذوا اطلاقا ارتباطهم بأرضهم التي كانت مهد جميع الحضارات ، كما شرح ذلك ممثلهم الشرعي في هذه القاعة ، وكما استمعنا الى قادتهم هنا في هذا المحفل الدولي الموقر ، فانهم قد بذلوا جهودا ضخمة تحت ظروف الفقر ، وعن طريق وسائل التعليم والعمل الشاق والتنظيم الاجتماعي ، أصبحوا قادرين على الحياة حياة عامة في كرامة دون أميّة ، وبانجازات ثقافية جليلة تحت لواء الايمان العميق بتحقيق مصيرهم.

لقد رفض الفلسطينيون أن يفقدوا شخصيتهم الوطنية ، وهم يدركون أنهم لا شك سوف ينتصرون في النهاية ، فانه لا يمكن أن ننكر على هذا الشعب الدعم - مثل الشعوب الأخرى التي تكافح

Digitized by UNOG Library

من أجل تأكيد العدالة الاجتماعية والانسانية - وبصفة خاصة من قبل الأمم المتحدة . وفي قلب القرن العشرين ، بدأ الفلسطينيون كفاحا طويلا عاشه شعبنا في عصور قديمة وأثبت في سجل التاريخ على انه انجازات بطولية .

ان تأييد حكومتي للقضية العادلة لشعب فلسطين ليس وليد اليوم . وقد وجهنا سياسة كولومبيا على هذا الأساس . وقد قال السيد لوبيز باماريجو من فوق هذه المنصة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ماهي المخاطر الكبرى التي كان يمكن أن يتعرض لها سكان هذه المنطقة من قبل المصالح الخارجية . لقد قال الرئيس لوبيز باماريجو :

" من ناحية أخرى ، فانه لا يمكن أن نتجاهل حقيقة انه من بين الأصوات الثلاثة عشر التي اعترضت على تقسيم فلسطين نجد كل الدول الاسلامية . واذا كانت المشكلة اليهودية مشكلة دينية وعرقية ، فاننا نعتقد ان هذا لا يعتبر فألا طيبا بتطبيق قرار تقسيم فلسطين الذى رفضه عندئذ العالم الاسلامي بالاجماع . أى رفضه ممثلو ٤٠٠ مليون شخص ينتمون الى ذلك الدين . وعلى ذلك ، فانه ليس من الغريب ان شعب اسرائيل قد حاول أن يحصل - عبر الأطلسي - على الدعم الذى لم يكن يستطيع أن يحصل عليه من الشرق الأوسط أو من البحر الابيض المتوسط أو اوروبا الغربية أو من البلدان الاسيوية" . (المضبطة الرسمية للدورة الثانية للجمعية العامة - الجلسة العامة ١٢٧ ، صفحة ١٣٩٧)

هذه هي الكلمات الحكيمة التي كانت تتنبأ بالمستقبل والتي نطق أكبر القادة المدنيين في تاريخ كولومبيا ، توضح أنه لا يمكن أن تعارض ارادة الشعوب ، سواء في اطار الأمم المتحدة أو في المجتمع الدولي . لا يمكن أن نفرض شيئا ويمكن أن يبقى . اذ أنه ليس من الممكن أن تخضع الأمم الى ما لانهاية .

وقد أثبت الفلسطينيون تلك الحقيقة مرة أخرى . هذا الشعب الذى أنكر عليه حق الوجود ، وأنكرت حقوقه ، وكافح بصورة جماعية ونشطة في ظروف معيشة قاسية ، ويبدأ يبزغ له فجر الحرية في الأفق .

ان بلادى لا تؤمن بمبدأ اكتساب الأراضي بالقوة . ان كولومبيا تشمئز من هذه الفكرة : اذ أنها لم تكتسب شبرا واحدا من أرضها بالعنف ونحن لا يمكن أن نقبل الادعاء بالتاريخ الديني من أجل الحصول على حقوق سيادية .

Digitized by UNOG Library

وأخيرا ، فان وفدى يشير الى الضرورة الملحة لاشتراك الفلسطينيين في مائدة المفاوضات المتعلقة بمصيرهم الوطني . اذ أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها . وبالاضافة الى ذلك فان الفلسطينيين قد انتزعوا هذا الحق في التفاوض حول حياتهم المستقبلة وحقوقهم المدنية المستقبلة وحدود وطنهم . وقبل كل شيء فانه من حقهم أن يقرروا من هو قائدهم أو ممثلهم . وسوف يكون من أدلة المجرفة العمياء أن يفرض على شعب ممثلون أجانب ، فمنذ فجر التاريخ قامت الشعوب بتعيين ممثليها . وقد قام اليهود بتعيين ممثليهم عندما كانوا في التيه . وكذلك كان الاغريق قد عيّنوا قادتهم عندما كانوا يبحثون عن دولة في آسيا . وقد اختارت شعوب امريكا اللاتينية بوليفار كقائد لها عندما كانت تحاول الحصول على الاستقلال . ونحن اذا ما تركنا الفلسطينيين يختارون قادتهم وممثليهم فان هذا سوف يكون متفقا مع سير التاريخ .

Digitized by UNOG Library

السيد هركا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان مناقشة قضية فلسطين في الجلسات العامة للجمعية العامة كبند منفصل في جدول أعمال الجمعية هي في حد ذاتها دليل على التسليم المتزايد من جانب المجتمع الدولي بالطبيعة الهامة والاساسية لهذه القضية ومكانها من ايجاد تسوية للنزاع في الشرق الاوسط .

وقبل أن أشرع في عرض موقف تشيكوسلوفاكيا ، أود أن أعبر عن امتناننا للعمل الذى قامت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأفضل تعبير عن تأييد الجمعية العامة لجهود اللجنة هو أن توصيات اللجنة قد لقيت موافقة الأغلبية الساحقة من الأعضاء في الامم المتحدة وعلاوة على ذلك ، أصبحت هذه التوصيات أداة قيمة لفهم أوسع نطاقا لطرق تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وفي هذا المقام ، نضم أصواتنا الى أصوات أعضاء الأمم المتحدة الذين أعربوا عن أسفهم لأن مجلس الامن أثبت أنه غير قادر ، نتيجة للعقبات التي نعرفها جميعا والتي وضعها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس — على اتخاذ مقرر حول توصيات اللجنة التي وافقت عليها الجمعية العامة .

وقد أتيحت فرص متكررة لوفد تشيكوسلوفاكيا في دورات الجمعية العامة ومجلس الأمن ليشارك بنشاط في مناقشة قضية فلسطين ، وأن يعرض موقفه فيما يتعلق بالجوانب العديدة في هذه القضية . وان الطريق لايجاد حل لهذه القضية يكمن فقط في ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ، وكذلك ، عن طريق ممارسة حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . ومن الضرورى أيضا ، أن تنسحب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلتها ، بما في ذلك الاراضي الفلسطينية .

وان أحداث الشرق الأوسط ، وما يحدث في الأراضي المحتلة ، وتدخل اسرائيل في الشؤون الداخلية للبنان ، كل ذلك يؤيد سلامة موقفنا ، ألا وهو أن الطريق الى التسوية ليس عن طريق الحلول الجزئية المنفصلة ، وقد أدى الاتفاق المنفصل الى زيادة خطورة القضية المعقدة . ألا وهي قضية فلسطين . وفي الامكان أن نلمس بوضوح فشل محاولات " حل " هذه القضية عن طريق ما يعرف بالاقتصاد المحدود ، خلف ظهور الفلسطينيين . وقد رفض الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية هذه المحاولات لانها لا تولي اعتبارا لحقوق الفلسطينيين ولا تلبي الأماني

Digitized by UNOG Library

المشروعة لهم . وبالاحرى ، فان الهدف الذى تسعى هذه المحاولات الى تحقيقه هو حقيقة بكل بساطة دعم واستمرار للوجود الاسرائيلي في الاراضي العربية ، والالتفاف حول العدالة التاريخية ، التي تقف بدون شك الى جانب شعب فلسطين كما أيدت ذلك قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وبرفض الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، فان اطار كامب ديفيد والاتفاق المنفصل في حد ذاته أثبتا كما قال السيد الطرزى ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، في اجتماع لمجلس الامن ، انهما انتهاك لتوافق الرأى الدولي . وان المناقشة التي تجرى في هذه الدورة والتطورات في قضية فلسطين التي نعرفها جميعا ، وخاصة خلال العام الماضي ، تؤيد كلية هذه النتيجة التي استخلصناها .

نشهد اليوم تسليما دوليا متزايدا بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها . وفي نفس الوقت ، نستطيع أن نلمس وعيا متزايدا بأن الاتفاق المنفصل لا يقربنا من ايجاد حل سلمي ولا يشكل اطارا لحل قضية فلسطين ، ومن ثم للنزاع في الشرق الاوسط ذاته . انتوافق الرأى الدولي يتأكد زيادة كل يوم ، ويزداد الاعتقاد بأن الطريق الى السلم العادل والدائم انما يكمن في رفض الصفقات المنفصلة ؛ ولا يتأتى الا عن طريق تسوية شاملة عن طريق جهود كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ؛ وعن طريق ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، بما في ذلك حقهم في تكوين دولتهم المستقلة ؛ وعن طريق ضمان السلم والامن لكل بلدان المنطقة .

وفي هذا الخصوص ، فان وفد بلادى مقتنع بأنه انعاجلا أو آجلا سوف يتعين على كل الاطراف المعنية العودة الى هذا الموقف بالذات .

في الختام ، نود أن نؤكد لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ستواصل دعم علاقاتها الودية مع الشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية ، وسوف تزود الشعب الفلسطيني بالتأييد في كفاحه العادل من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف .

Digitized by UNOG Library

السيد فرح (جيبوتي) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى في العام الحالي ومثل الدورات السابقة ، فان هذا المحفل الموقر يناقش تقريرا آخر اهتمامه الاساسي هو تمهيد الطريق تجاه حل عادل ومنصف لقضية فلسطين . وهذا التقرير هو تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/34/35) . ان هذا التقرير وما انبثق عنه خلال البيانات التي ألقاها السادة الممثلون الذين تحدثوا من قبلي ، يوضح الاوضاع الخطيرة لما درسته اللجنة ضمن ولايتها ، كما يوضح الاثر الذى سيكون لذلك الوضع على جهود حفظ السلام في الشرق الاوسط.

ان وفد بلادى الذى تابع المناقشات بشأن هذه المسألة باهتمام بالغ ، يسره أن يؤيد قضية فلسطين بقوة من فوق هذه المنصة . واننا نحيي السفير فال من السنغال وبقية أعضاء اللجنة على الجهود التي لا تكل والتي بذلوها في اعداد هذا التقرير وتقديمه الى الجمعية العامة . واننا سعداء لان جهودهم قد أسهمت في جمع المعلومات التي ستؤدى الى دفع الضمير العالمي الى الاستجابة الى ما يجب أن يقوم به من أجل معارضة الممارسات الفظيعة ضد شعب فلسطين التي تقوم بها اسرائيل .

وفي كل سنة تدور المناقشة بشأن الاعتداءات الجديدة . وبينما يبحث العالم جاهدا عن حلول جديدة لمشكلة الشرق الاوسط ، فاننا نسمع باستمرار عن وسائل اسرائيلية جديدة للقمع تهدف الى تدمير ارادة وعزم الشعب الفلسطيني عن طريق جرائم القتل الوحشية ، وتدمير ممتلكاته وطرده من وطنه ، وتشتيته وتعريضه للتجارب القاسية في البلاد الاجنبية حيث يتعرض هناك لمهانة اللاجئين . ان الجريمة الوحيدة للفلسطينيين ، هي انهم يصرون على المطالبة بحقوقهم غير القابلة للتصرف والتي سلبت منهم منذ مولد اسرائيل غير الشرعي منذ ٣٢ عاما مضت .

ان اسرائيل مازالت مستمرة في اجراءاتها غير المشروعة لتغيير الوضع القانوني ، والطبيعة الجغرافية ، والتشكيل السكاني للاراضي العربية المحتلة . ان هذا العمل المستمر يتضمن خططا مسبقة لضم الاراضي العربية ، الهدف منها هو خلق اللبس بشأن القضية الجوهرية في هذه المنطقة، وتحويل الانتباه العالمي ووضع العراقيل في طريق الجهود المستمرة في المجتمع الدولي للعمل على ايجاد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة اسرائيل الصهيونية يجب أن تتخلى عن فرض الانظمة الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، اذ أنها بهذا تقوم بانكار الحقوق الاساسية لشعب فلسطين في العودة الى دياره ، وتستمر في الاعمال المدنسة للاماكن المقدسة في الاراضي المحتلة ، وهي أعمال يجب أن ترفضها جميع الدول في المجتمع المحب للسلام .

اننا نجد في تقارير اللجان المختصة ، بما في ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي كلفت من الجمعية العامة بمهمة الاسهام في السعي الى ايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، نجد على عكس مدونة السلوك المقبولة دوليا أن اسرائيل اصبحت غير حساسة بصورة غير انسانية وتتحدى جميع المناشدات الدولية بصلافة ، وأن اسرائيل قد زادت من تصرفاتها العنيفة ضد شعب فلسطين ، وقد أنكرت تماما جميع حقوقه غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره . وان مثل هذا التصرف من قبل اسرائيل يتعارض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وهذا التقرير يطلب من جميع الاجهزة المعنية في الامم المتحدة ، ومن جميع الشعوب والدول المحبة للسلام أن تمارس الضغط على اسرائيل حتى تتوقف عن هذه الممارسات .

ان اسرائيل واهمة اذا كانت تعتقد أنها تستطيع أن تستمر في التوسع على حساب الشعوب العربية الاخرى في وقت نجد فيه أن الضمير العالمي والرأى العام العالمي ، وحتى الدوائر المؤيدة لاسرائيل قد بدأت في مد العون المادى والخلقي دعما لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره واقامة دولة خاصة به .

ومن المؤسف أن الركود في مشكلة فلسطين مازال موجودا رغم الجهود الماضية والحالية للبحث عن حل منصف . واذا لم نجد حلا نهائيا للقضية الفلسطينية التي هي لب النزاع العربي الاسرائيلي ، فانه لن يكون من الممكن أن نوجد سلاما عادلا ودائما في الشرق الاوسط .

ان شعب فلسطين قد عانى خلال ٣٢ سنة من التجارب المأساوية ، ولديه ذكريات أربع حروب مريرة ، وقد عانى من العنف والظلم وطرد من دياره لكي يقاسي المهانة في المنفى ، كما عانى من القتل والتعذيب . ومع ذلك فان شعب فلسطين رغم شعور الاحباط ، مازال يتمسك بالصبر ويطالب بممارسة حقوقه بطرق سلمية ، وهوشعب لم يكن له وطن لمدة ٣٢ سنة . انه شعب يتحلى بالصبر فعلا ، ولهذا فانه يستحق احترامنا البالغ ، وخاصة أن العالم مدين له وهذا الدين لن يسدد الا عن طريق اعلاء الدعم المادى والخلقي لقضيته العادلة .

Digitized by UNOG Library

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للجمعية العامة وخاصة لمجلس الامن لكي يفجرا جذريا من جهودهما من أجل التوصل الى نتائج ملموسة في قضية فلسطين . ونحن نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط اذا لم تحترم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ونحن نعتقد أيضا أنه لا يمكن أن تتم تسوية سلمية في هذه المنطقة دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وان يكون اسهامها على قدم المساواة . ان الانسحاب الكامل لاسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، هو فقط الذى يمكن أن يؤدى الى السلام العادل والدائم في هذه المنطقة.

ان اسرائيل يجب أن تعرف ان أمن وسلامة دولة يهودية في الشرق الاوسط ، سوف يتوقف على الاعتراف بحقوق شعب فلسطين في عودته الى دياره مما يؤدى الى اقامة دولة فلسطين العربية تحت القيادة التي لا نزاع فيها لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

وختاما ، فان وفد بلادى يؤيد جميع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة والتي تطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، كما نؤيد أيضا جميع الجهود التي تمارس اعترافا بحق شعب فلسطين في تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وحقه في الكفاح من أجل اقامة دولة فلسطينية عربية داخل حدود دولية معترف بها وآمنة .

Digitized by UNOG Library

السيد كماندا وا كماندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : اطمئنوا فليس في نيتنا أن نتناول جميع مراحل التاريخ المؤلم لشعب فلسطين ، فقد قام الكثيرون بذلك بصورة بليغة ومؤثرة .

لقد درسنا باهتمام بالغ تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/34/35 ، واستمعنا باهتمام بالغ أيضا الى المتحدثين الذين تحدثوا في هذه المناقشة .

ويبدو من التقرير المقدم ومن البيانات التي ألقيت حتى الآن أثناء هذه المناقشة ، أن قضية فلسطين التي تدرسها الأمم المتحدة منذ شباط/فبراير ١٩٤٧ قد درست باستمرار ، وخاصة في البداية ، بشيء من الاحتقار للشخصية الوطنية الفلسطينية . وهذه الحقيقة هي مصدر العنف البالغ والنزاعات التي نواجهها في المنطقة .

ومنذ عام ١٩٦٩ فقط بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة واعترفت بالشخصية الوطنية لشعب فلسطين رسميا . ومنذ ذلك الوقت فاننا أكدنا ذلك على مدى الدورات ، وقد اعترفنا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لشعب فلسطين . وانشئت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ولكن يبدو أنه قد أصبح من الصعب في اطار الأمم المتحدة أن نتخطى مرحلة التأكيد أو اعادة تأكيد وجود شخصية الشعب الفلسطيني . ويتعين علينا أن نتساءل لماذا ؟

ان لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد قدمت الى الجمعية العامة توصيات حكيمة يمكن أن تؤدي بنا الى أن نتخطى هذه المرحلة ، وهي الاعتراف بشخصية شعب فلسطين ، من أجل التوصل الى الحلول الملائمة . ان الجمعية العامة ، في عدة مرات ، قد أيّدت تلك التوصيات ولكن مجلس الأمن لم يقم بالاجراءات التي كنا ننتظرها منه . ونلاحظ من ناحية ، أن هناك قرارات الجمعية العامة التي تدور منذ عام ١٩٧٤ حول فكرة أن قضية فلسطين هي قلب أزمة الشرق الأوسط ، ومن ناحية أخرى هناك قرارات مجلس الأمن ، وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والتي لا يبدو أنها قد تطورت ولم تأخذ في الاعتبار بعد الشخصية الوطنية الفلسطينية . وعلى ذلك ، وفي رأي وفد زائير ، فانه حتى نخرج من هذا المأزق يجب على مجلس الأمن وخاصة على بعض أعضائه أن يدخلوا في نظرتهم للمشكلة هذا البعد الجديد الذي يتزايد في التأكيد مع مرور الوقت .

Digitized by UNOG Library

ولذلك فان تطبيق قرارات وتوصيات الجمعية العامة ، قد عرقل على مستوى مجلس الأمـــن أو على مستوى بعض أعضاء منظمتنا .

ان القرارين ٣١/٢٠ و ٣٢/٤٠ الصادرين عن الجمعية العامة على سبيل المثال ، لـــم يحصلا من جانب مجلس الأمن على المعالجة الضرورية . ان القرارين ٢٣٧ (١٩٦٧) و٢٤٢ (١٩٦٧) الصادرين عن مجلس الأمن لم يطبقا من قبل اسرائيل .

ويبدو لنا أنه ابتداء من هذا المنطلق يجب على الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامـة أن تدرس المشكلة من جميع جوانبها حتى يمكن أن نخرج من الطرق التي حاولنا أن نسير فيها حتـى الآن ، وأن نعيد تقييم الموقف بموضوعية ، وأن نرسم طريق المستقبل بصورة ايجابية وبروح بنّاءة .

ان وفد جمهورية زائير يود أن يهنئ بقوة السفير فال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعـب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكذلك أعضاء اللجنة على التقرير الممتاز والكامل الذى قـدم الينا . ونحن نعيد تأكيد تأييدنا لحق شعب فلسطين في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وحقوقه السيادية .

ان جمهورية زائيـر قد أكدت دائما أن قضية فلسطين يجب أن تحل من خلال الأمم المتحدة التي تعتبر المحفل الملائم .

ويجب على جميع أعضاء المنظمة ، بناء على ذلك ، أن يسهموا في البحث عن حل عـــادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط ، وبالتالي فانهم يساعدون على نجاح جهود الأمم المتحدة وبصورة خاصة يساعدون في العمل على تطبيق القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامـــة ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن . لقد سبق أن قلت هذا من قبل وأود أن أكرره ، انه يجب أن نسجل أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن لا يتضمن النص على الشخصية الوطنية لشعب فلسطين التي أكدت يوما بعد يوم منذ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيـة كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين .

واذا ما اعتبرنا أن قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط يجب أن تحلا في اطار الأمم المتحدة ، فان منهجنا ينطلق من حقيقة أن الأمم المتحدة هي التي منذ احدى وثلاثين سنة قد تحملت مسؤولية انشاء دولة اسرائيل كحل لمشكلة الشعب اليهودى التائه الذى لم تكن لديه أرض أو وطن . ولكـــن

Digitized by UNOG Library

الحل الذى أوجدته الأمم المتحدة والذى طلبته بعض القوى بدافع من المشاعر النبيلة ، قد أدى الى حرمان شعب من أرض ومن وطن ، كما أدى الى نفي شعب وتشريده وهو شعب فلسطين .

لقد قلنا في حينه انه لا يمكن أن يعالج ظلم بظلم آخر ، وقد ذكر ذلك رئيس وفد زائير من فوق هذه المنصة بصورة دقيقة . فاذا ما كان شعب فلسطين يجد نفسه اليوم في ظروف مطابقة لظروف الشعب اليهودى في الماضى ، فذلك لأن الاسرائيليين باحتلالهم لأراضيه قد طردوه وشردوه وفرضوا عليه العيش في المنفى .

وعلى ذلك ، فان منظمة الأمم المتحدة عليها واجب أخلاقي ألا وهو تصحيح ذلك الظلم بأن تمنح شعب فلسطين دولة مثل جميع الشعوب الأخرى .

ان جمهورية زائير أمام موقف اسرائيل الصلف برفضها تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وانتهاكها الصارخ لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف ، قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل في عام ١٩٧٣ ، ومن فوق هذه المنصة اعترفت زائير بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين . ان زائير تؤيد حق شعب فلسطين في العودة الى ديارة ، وحقه في استعادة جميع حقوقه السيادية غير القابلة للتصرف بما في ذلك انشاء دولة فلسطينية . ان قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وطالما أن العناصر الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط لم تحل ، وطالما أنه لم تتحقق نتائج حقيقية بشأن جميع مظاهر المشكلة بما في ذلك مشكلة فلسطين ، فان الوضع في المنطقة سيظل غير مستقر وخطير . ان جميع الدول والشعوب في هذه المنطقة لها الحق في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ان جمهورية زائير تدين ، مثل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز، اقامة مستوطنات يهودية على الأراضي الفلسطينية ، وضم مدينة القدس ، والتغيير السكاني والجغرافي لهذه الأراضي الذى وقع على خلاف ما تقضي به أحكام اتفاقيات جنيف .

وفي رأى وفد زائير ، فان البحث عن حل عادل وشامل ودائم لأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، يجب أن يشمل اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المفاوضات التي تؤدى الى عودة السلم الى المنطقة .

Digitized by UNOG Library

وبعد أن قلنا ذلك ، فان جمهورية زائير تعتقد أن جهود السلام التي قامت بها مصر والتي أدت الى توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، قد أدت الى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ، وهذا أمر يجب أن يسجله المجتمع الدولي على أنه مرحلة ايجابية في البحث عن حل شامل وعادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط . ان هذه الجهود الرامية الى السلام ، من مزاياها أنها تمهد للأخذ في الاعتبار الشخصية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية عند تناول المشكلة التي وردت في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

Digitized by UNOG Library

ان جمهورية زائير لا تعتقد ان هناك تناقضا بين حقيقة اننا نؤكد ان مشكلة الشرق الاوسط ومشكلة فلسطين يجب ان يوجد حلا لهما في اطار الامم المتحدة ، وبين الجهود التي يقوم بها بعض اعضاء الامم المتحدة من اجل المهمة التي تمارسها الامم المتحدة . وعلى العكس فان كل الدول الاعضاء في المنظمة من واجبها ان تبذل كل الجهود اللازمة من اجل الخروج بالموقف من هذا الطريق المسدود ، والوصول الى حل طبقا لروح ونص القرارات المعنية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة .

وعندما نذكر عدد القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة حول مشكلة فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط وعندما نذكر في نفس الوقت الاحتلال المستمر من قبل اسرائيل فيما يتعلق بتطبيق هذه القرارات فان كل مراقب حسن النية لا يمكن الا أن يتفق ببارقة أمل حقيقة ان جهود الرئيس السادات كان من مزاياها على الاقل انها بدأت في عملية تطبيق قرارات الامم المتحدة وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر من مجلس الامن فيما يتعلق بالاستعادة - ولو انها جزئية - ولكنها استعادة للاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالقوة ولو كان هذا الامر يتعلق فقط بالاراضي المصرية في الوقت الحالي .

ان هذا يثبت ان روح المفاوضات والسلام قد سمحت ببداية تطبيق قرارات الامم المتحدة ، حيث ان القرارات لم تسمح في الماضي بالخروج من المازق .

ان اتخاذ القرارات شيء وتطبيقها شيء اخر . ان هذين الامرين يتعلقان بالتصميم والشجاعة السياسية ، ولكن من اعتادوا على اتخاذ القرارات دون العناية بتطبيقها قد تبدو المشكلة بالنسبة اليهم لها مظاهر أخرى .

ان جهود السلام ، من قبل مصر ، التي ادت الى اتفاقات كامب ديفيد تثبت مرة اخرى ان اسرائيل بموجب هذه الاتفاقات تعترف بعدم شرعية اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي عدم شرعية وجودها على اراض عربية وفلسطينية ليست ملكها . وهذه الحقيقة التي يسجلها المجتمع الدولي هامة للغاية فيما يتعلق بتطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الامن . ان الاعمال التعسفية والوحشية " الخارجة عن القانون " التي تقوم بها اسرائيل في هذه المنطقة تبدو بصورة اوضح اذا ما اعترفت بأنها يجب ان تعيد الاراضي العربية الى مصر ، لانها بذلك تعترف بأن وجودها فيها غير شرعي . وبما ان اتفاقات كامب ديفيد تقع في اطار قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ونظرا لان هذا القرار

Digitized by UNOG Library

لا يدخل في اعتباره المسألة الفلسطينية وهي تعتبر بمثابة القلب بالنسبة لأزمة الشرق الاوسط ، فيكف يمكن ان ننتقد مصر على انها استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية عمدا من المفاوضات ؟

اننا نعتقد انه قد آن الأوان لتقوم كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ببذل جهود حتى تقنع بعض اعضاء مجلس الامن الدائمين ليمكن التوصل الى ضم منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات من اجل السلام لان باب المفاوضات مازال مفتوحا وحتى يمكن ان يتسق منهج الجمعية العامة مع مجلس الامن طبقا لقراره ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ان المناقشة المبدئية قد انتهت . اما الباقي فيبدو لنا انه مسألة اجراءات ، وهنا يجب ان نسكت العواطف وان نثبت بعد النظر والشجاعة السياسية وروح المتابعة وروح التفاوض .

ولهذا فاننا نؤيد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل المفاوضات التي يجب ان تؤدى الى سلام دائم وعادل في هذه المنطقة . وبنفس هذه الروح فانه يبدو لنا انه من الصعب ان نشترك في ادانة جهود مصر من اجل السلام واتفاقات كامب ديفيد .

ان الضعف الكبير في منهج ادانة جهود مصر واتفاقات كامب ديفيد يقع في الصياغة التي وردت في النص الذى يطالب بادانة جهود مصر واتفاقات كامب ديفيد .

انهم يعلنون ان اتفاقات كامب ديفيد باطلة لانها تحاول ان تقرر مصير شعب فلسطين في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، كما ان هذه الاتفاقات تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة الى ديارة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة .

فاذا كانت هذه الاتفاقات لا يمكن ان تدان وانه يمكن ان يعلن بطلانها اذا كانت تنتهك فعلا حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، فان هذا يعني بوضوح ان اصحاب هذه الصياغة ليسوا مقتنعين بأن هذه الاتفاقات تنتهك حقيقة هذه الحقوق . ليس هناك اى تفسير لهذه الادانة المشروطة . ان هذا يعني ان اصحاب هذا المنهج ليسوا مقتنعين بان هناك بعض المضار بالنسبة للآخرين .

وبناء على هذا الموقف فان مثل هذه الادانة تكون مخالفة لروح ونص اتفاقات كامب ديفيد وهذا يؤدى بنا الى الدخول في مسائل تتعارض تماما مع القانون الدولي العام لان ذلك يعتبر تدخلا في حقوق الدول بالنسبة الى عقد اتفاقات في امور تتعلق بها .

Digitized by UNOG Library

ويبدو لنا انه ليس من الصحيح ادانة محاولات بعض دول الامم المتحدة خارج الامم المتحدة من اجل المساعدة على خلق الظروف الضرورية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة .

هل في اطار تصفية الاستعمار مثلا يمكننا ان ندين ما تحاول ان تقوم به دول الكومنولث من اجل التوصل الى حل لمشكلة زمبابوى طبقا لروح ونص قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ؟ هل يمكن ادانة اتحاد دول جنوب شرقي اسيا من اجل ايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا طبقا لمبادىء وروح ونص قرارات الامم المتحدة ؟

وختاما فاننا نعتقد ان جهود السلام التي تبذلها مصر واتفاقات كامب ديفيد - بدلا من عدم حل المشكلة تماما - قد بدأت في عملية السير في السلام وفتحت الطريق للتطبيق التدريجي للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الامن وقد وضعت بذلك اسرائيل في موقف غير حسن اذ انها قد فرضت عليها قبول عدم شرعية وجودها في الاراضي العربية والفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وهذا امر هام للغاية .

ويجب ان يكون واضحا امام المجتمع الدولي انه بعد تسجيل هذه الحقيقة رسميا، فانه يجب العمل على مساعدة كل الدول المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - على قدم المساواة - للانضمام الى مائدة المفاوضات من اجل ان تقوم اسرائيل بقبول ما يترتب على اعترافها بعدم شرعية وجودها في الاراضي المصرية وبالتالي ينسحب ذلك على الاراضي الاخرى .

انه منذ ان اعترفت الادارة المتمردة لايان سميث في زمبابوى بامكان اجراء انتخابات هناك يشترك فيها السود، فان هذا النظام قد اعترف بعدم شرعية وضعه . ومنذ ذلك اليوم فانه قد سجل في التاريخ ان مفاوضات كل الاطراف المعنية ستؤدى الى حل ازمة زمبابوى . وهو حل يتعارض تماما مع ما كان يؤمن به ايان سميث عندما رفع راية اتحاد جاك على جنوب روديسيا . اننا ندعو كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى بذل كل الجهود التي يمكن بذلها كي تسهم في اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل المفاوضات التي يمكن ان تؤدى الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط واعادة الفلسطينيين الى ديارهم، وانشاء دولة فلسطينية خاصة بهم . وفي رأينا ان خلاف ذلك هو مجرد مماطلات وتمويه .

Digitized by UNOG Library

ان شعب زائير وحكومته يعتبران انه من الامور البغيضة ـ عند نظر مسألة على هذا القدر من الخطورة والاسى ، ان نستغل من بعض الذين ينظرون الى مسألة الشرق الاوسط وفلسطين على انها تمنحهم الفرصة لتسوية حساباتهم مع الاخرين . اننا رفضنا وسنظل نرفض الاشتراك في مناقشة من هذا النوع .

ان فلسفة حياتنا تأبى علينا ان نلقي الزيت على النيران أو أن نزرع الفرقة بين الاخوة المشتركين في نزاع ، خاصة ما دامت ليست لدينا تأكيدات بأننا سنكون حاضرين او سيؤخذ رأينا اذا ما تصالحوا . في الوقت الحاضر ، لسنا حتى في وضع يسمح لنا بأن نعرف شروط التصالح . وفي هذا الشأن ، لا نرى ان الانقسام في داخل العالم العربي يشكل مساهمة فعالة لانجاح كفاحهم التحررى ضد اسرائيل . بل على العكس من ذلك ، نحن مقتنعون بأن ضم صفوفهم ودعم وحدتهم سوف يؤدى الى التعجيل بجني ثمار كفاحهم وبالهزيمة المعنوية والسياسية لاعدائهم بمساعدة المجتمع الدولي بأسره .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بناء على طلب مقدمي مشروعي القرارين A/34/L.43، A/34/L.44 فان التصويت عليهما سوف يتم كبند أول في جدول اعمال جلسة بعد ظهر غد ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر . اما مشروعا القرارين A/34/L.41، A/34/L.42 فان لهما آثارا مالية وذلك فان التصويت على هذين المشروعين سيؤجل الى موعد يعلن عنه فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library